جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

السياسة الروسية تجاه الوطن العربي
(2000- 2010)

إعداد الطالب
فالح سمران المطيري

إشراف
الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمـادة الدراسـات العليـا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقـات الدوليـة قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من أفنى شبابه، وأرهق أيامه، وأجهد زمانه، وبذل الكثير من أجلي بالجهد والوقت والمال، وكان له عظيم الأثر في حياتي بالرعاية والنصح والتوجيه ليبني بها أساساً عميقاً في نفسي،... والدي أطال ا في عمره.....

أهدي هذه الرسالة له حباً وتقديراً.

إلى قلب الحنان، ومن فتح الأبواب بالدعاء.... إلى روح والدتي رحمها ا .

أهدي هذا العمل العلمي إلى أناس كانت لهم بصمة واضحة في مسيرة حياتي العلمية.....

إلى أشخاص بذلوا ما استطاعوا من جهد وعمـل مـن أجـل إتـمـام مسيرة العلم والمعرفة.....

إلى إخوتي الأحباء الذين يستحقون مني كل مودة وصحبة طيبة.....

إلى أصدقائي وزملائي الذين ما ادخروا جهدا في مساعدتي والوقوف إلى جانبي.....

فالح سمران المطيري

الشكر والتقدير

قبل كل شيء فإنني أشكر ا تعالى رب العرش العظيم الذي مكنني من إتمام هذه الرسالة على أكمل وجه، وبلغني هذا الفضل العظيم من لدنه سبحانه وتعالى، فهو المستحق للشكر قبل كل مشكور، فالشكر له سبحانه وتعالى أولاً وآخراً، وظاهرا وباطنا.

وبعد إتمام هذا العمل فلا يمكن أن يفوتني أن أشكر الدكتور: صداح الحباشنة على ما قام به من جهد وتوجيه، فله كل الشكر مني، ولا نستغني أبدا عن توجيهاته ونصائحه، فهو صاحب فضل كبير علي، فالشكر له على ما بذل وصرف من وقت من أجل توجيهي على أكمل الطرق.

ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة الكرام أعضاء المناقشة، فنحن نستمد منهم المساعدة والعون، ولا شك أن ملحوظاتهم ستكون محطّ عنايتي، فجزاهم ا عني كل خير.

فالح سمران المطيري

فهرس المحتويات

الملخص

السياسة الروسية تجاه الوطن العربي (2000- 2010)

فالح سمران المطيري

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة روسيا الخارجية عن كثب وعلاقتها بالوطن العربي منذ عام 2000 وحتى عام 2010، وذلك مع تولي فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا، مع التركيز على القضايا الأساسية التي شكلت محور هذه العلاقات من خلال التطرق إلى أهداف السياسة الخارجية الروسية والتحديات التي تواجهها ومجالات التعاون في العلاقات العربية الروسية، بالإضافة إلى أهم محددات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية، وأخيرا موقف روسيا من الربيع العربي.

استخدمت هذه الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي، وبينت الدراسة أن العلاقات الروسية العربية شهدت تفاعلا ملحوظا منذ عام 2000م بعد انحسار وتراجع خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، إضافة إلى أن روسيا تحاول أن تتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي وتختلف في ذلك مع دول كبرى أخرى ترفض مفهوم العالم العربي أو الوطن العربي. إضافة إلى أن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، حيث تسعى روسيا إلى شراكة إستراتيجية مع الدول العربية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها، أن على روسيا أن تحدد أهم التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياستها الخارجية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تنفيذية طويلة الأجل لمنع مخاطر التحديات الداخلية والخارجية وتقليلها. كذلك أن تطور العلاقات الروسية العربية في المرحلة القادمة رهن بمدى القدرة على دعم الشراكة وتطويرها في المجالات الاقتصادية والتقنية وكذلك العسكرية، والحفاظ على التفاهمات السياسية والحضارية القائمة بين الجانبين.

Abstract

Russian Policy toward Arab World (2000-2010)

Faleh Sumran Al-Mutairi

Dr. Saddah Al-Habashneh

Mutah University, 2012

This study aimed to closely identify Russian Foreign Policy and its relationship with Arab World from 2000 to 2010 under Vladimir Putin, focusing on the key issues that formed center of these relationships by taking up goals of Russian Foreign Policy, challenges facing them, areas of corporation in Arab-Russian relationships, and the most important determinants of Russian Foreign Policy in the Arab region, and finally, Russian position on Arab spring.

This study uses both historical and descriptive methods, and it shows that the Arab-Russian relationships have witnessed a noticeable interaction since 2000 unlike the abatement and recession during nineties of the past century. Furthermore, Russia tries to deal with Arab World as a regional entity unlike other major countries which refuse notion of "Arab World". Moreover, Russia does not seek to achieve political gains or play a security or military role competing with the intensive American presence in the Arab Region. On the contrary, Russian seeks to achieve strategic partnership with Arab countries in terms of economic and technical collaboration leading to a direct economic return in favor of Russian and a real developmental return for countries of the region.

The study ends with several recommendations; the most of important of which is that Russia should determine the key domestic and foreign challenges facing its foreign policy by taking long-term executive actions for purpose of preventing and decreasing risks of domestic and foreign challenges. Furthermore, development of Arab-Russian relationships in the next phase is subject to the ability of supporting and developing the partnership in economic, technical, and military areas, as well as maintaining political and cultural understandings between the two sides.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

كان لانهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر عام 1991 من القرن الماضي وأفول القطب الدولي الثاني دور كبير وبالغ الأهمية في تغير المعادلة الدولية التي حكمت العالم لأكثر من نصف قرن، مما ترك الساحة للهيمنة الأمريكية بالحكم في العلاقات الدولية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح على عاتق روسيا الاتحادية مسؤولية كبيرة كونها وريثة الاتحاد السوفيتي في عدة مواطن من أهمها مقعده في مجلس الأمن والمؤسسات الدولية والإقليمية، وترسانة نووية ضخمة، بالإضافة إلى ميراثها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلّفها الاتحاد السوفيتي مما أضعف موقف روسيا ودورها على المسرح الدولي. وهذا تتطلب من روسيا تواصل تنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة على الاتحاد السوفيتي، وتتولى مقعد الاتحاد السوفيتي الدائم في عدة منظمات دولية، وهذا دعا روسيا إلى الاهتمام المكثّف في كيفية تبني سياسة خارجية تؤيد الإصلاح الاقتصادي بداية ثم السياسي لإعادة القوة والهيمنة لروسيا كما كانت في سابق عهدها، خاصة في وقت ظهرت فيه قوى جديدة على الساحة الدولية كالصين والاتحاد الأوروبي. لذا قامت روسيا بانتهاج عدة سياسات كان الهدف منها إنعاش الوضع الاقتصادي بعد تدهور ملموس أبان وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفيما يسمى بحقبة الحرب الباردة التي أثرت بشكل سلبي على اقتصاد روسيا.

شهدت روسيا تطورات اقتصادية وسياسية على الساحة الدولية بالتزامن مع الوقت الذي حكم فيه فلاديمير بوتين روسيا وذلك لدورتين انتخابيتين من عام 2000 – 2008، حيث انتهج بوتين سياسة الانتقال من الاقتصاد المركزي والمخطط إلى اقتصاد حر. فالاقتصاد الروسي يعتبر متقدما حاليا مقارنة بأوائل التسعينيات، كما تعتبر روسيا من الأسواق التي تشهد نمواً مضطرداً في الفترة الحالية، حيث تحقق روسيا أرباحاً

نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، حيث أنهت روسيا في عام 2008 عامها التاسع على التوالي بمعدل نمو 7%، كل سنة بين عامي 2000، و2008، فقد أيقنت روسيا أن الإصلاح لا بد أن يأتي من الداخل، لذا عمدت على الإصلاح الاقتصادي والسياسي وأعادت بناء كيانها ثم قامت روسيا على تطوير سياستها الخارجية مع دول العالم واستبدلت التنافس بالتعاون مع القوى الدولية الأخرى وذلك لتطوير روسيا لتصبح قوة عظمى، وهذا تطلّب تحولات حاسمة في سياستها الخارجية تلبي الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال لتنشيط الاقتصاد الروسي.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع سياسة روسيا الخارجية تجاه الوطن العربي في الفترة ما بين 2000- 2010م، وذلك من خلال:

1. التعرف على سياسة روسيا الخارجية مع الدول الأخرى
2. محاولة التعرف على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الوطن العربي، وموقفها تجاه القضايا الهامة منها.
3. التعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في سياسة روسيا وطبيعة وأهداف ومقومات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الوطن العربي.
4. الموقف الروسي تجاه الوطن العربي في عهد بوتين

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلّط الضوء على علاقة روسيا -والتي تُعد من أهم الأقطاب الدولية، ولا يمكن إنكار دورها على الساحة الدولية- مع الدول العربية، وخاصة بعد استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000م، حيث حاول بوتين أن يجري تحولات كبيرة على مسار السياسة الخارجية الروسية وبالأخص تجاه الوطن العربي.

كما تنبع أهمية الدراسة من كونها تتبع الموقف الروسي تجاه الأحداث الأخيرة التي مرت فيها المنطقة العربية وخاصة تجاه الثورات العربية والربيع العربي.

4.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول شكل سياسة روسيا الخارجية وعلاقتها بالوطن العربي، بعد تولي فلاديمير بوتين رئاسة الحكم في روسيا، وإعادة مكانتها بين دول العالم كقوة عظمى مما جعلها تعرقل مخططات القوى الدولية الأخرى، وأن تصبح جزءا من المعادلة الدولية، وبالتالي سعت هذه الدراسة إلى توضيح وتتبع شكل السياسة الخارجية لروسيا منذ عام 2000 إلى عام 2010 وانعكاسها على دول الوطن العربي.

5.1 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي، وذلك من أجل تتبع العلاقات التاريخية بين روسيا والوطن العربي، وكذلك ستتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على وصف أبعاد الموضوعات، ثم تحليلها وفق أهداف الدراسة ومعطياتها، وذلك من خلال الديث عن الجوانب للعلاقات بين روسيا والوطن العربي.

6.1 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما هي أهم موضوعات ومرتكزات العلاقات الروسية العربية فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محور تلك العلاقات؟

وقد تفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي أهداف السياسة الخارجية الروسية؟
2. ما هي محددات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية؟
3. ما هي ملامح القوة في السياسة الخارجية الروسية؟

4. ما هي توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي؟
5. ما هي أهم مجالات التعاون في العلاقات العربية الروسية؟
6. ما هي مظاهر الإستراتيجية الروسية في منطقة الخليج العربي؟
7. ما هو موقف روسيا تجاه الربيع العربي؟

7.1 مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية: هي مجموعة قرارات وإجراءات تتخذها الدولة عند ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، وهي أيضا رد فعل الدولة على المؤثرات الخارجية، ويعتمد نجاح السياسة الخارجية على قدرة الدولة في ترجمة هذه القرارات إلى الواقع الفعلي لخدمة أهدافها ومصالحها.

التحولات في السياسة الخارجية الروسية: هي تلك التغيرات التي حدثت في السياسة الروسية بعد تولي فلاديمير بوتين سدة الحكم في عام 2000، حيث بدأت روسيا بمرحلة جديدة من التحولات في السياسة الخارجية والتركيز على تحقيق المصالح الروسية إقليميا ودوليا ومحاولة روسيا لعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 السياسة الخارجية ونظرية اتخاذ القرار:

مفهوم السياسة الخارجية:

تعددت التعاريف التي تناولت السياسة الخارجية تبعا لاختلاف آراء وانتماءات وتحليلات الباحثين، فقد عرفت موسوعة علم السياسة مفهوم السياسة الخارجية على أنه "كل ما يختص بخطط واستراتيجيات ينوي صانع أو صانعو القرار إتباعها اتجاه أطراف النظام الدولي الأخرى بهدف تحقيق المصلحة الوطنية أو القومية"، بينما عرفتها الموسوعة السياسية على أنها "تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية". وأيا كانت التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية إلا أنها ركّزت في مفهومها على النقاط الآتية:

1. أن السياسة الخارجية هي خطة أو مجموعة خطط
2. أن السياسة الخارجية هي الغايات التي ترنو الدولة إلى انجازها والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض
3. مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئية
4. منهج العمل الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفا.

أما **السياسة الخارجية الروسية** فهي مجموعة الأساليب والاستراتيجيات والخطط التي تتبعها روسيا في علاقاتها الدولية والمبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال روسيا على ظروفها الدولية، ويعتمد نجاح هذه السياسة على قدرة روسيا في ترجمتها إلى واقع فعلي لخدمة أهدافها ومصالحها.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

هناك عوامل موضوعية تحكم سلوك الدول وتحدد بالتالي سياستها الخارجية وهي: (الغالي، 2003)

أ. العامل الجغرافي: ويشمل بعدين رئيسيين

1- البعد المادي: مساحة الدولة، وحدودها، وهل هي دولة ساحلية أم مغلقة، وطبيعة السطح.

2- الإقليم المجاور ودول الجوار: فرص التكامل وعناصر التهديد، والقدرات العسكرية للدول المجاورة، والطموحات القومية للدول المجاورة.

ب. السكان: ويتمثل في هوية السكان من حيث التجانس والتباين السكاني، ومستوى الوعي، والمهارات، ومدى الانتماء والولاء للوطن**.**

ج. البنية الاقتصادية، والبنيـة الـسياسية، والبنيـة الثقافيـة: مثـل القـيم المحـددة (Determinant Values) الأيديولوجيا.

د. الإمكانيات: وتتمثل في الموارد الطبيعية: الاكتفاء الذاتي من الضروريات، والمقدرة على تسويق الفائض، ووسائل تعويض النقص: وأبلغ الأمثلة على ذلك البترول المياه وأثرهما في تحديد السياسة الخارجية للدول.

هـ. أولويات المواطنين ومدى اهتمامهم بالسياسة الخارجية.

و. الوضع الدولـي: ظـروف الحرب والسـلام، سلـوك الدول الأخـرى كمحدد (As limitation) لخيارات الدولة المعنية.

أما عن أهم **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية تحديدا** فهي

أولا: العامل الجغرافي

يُعد العامل الجغرافي أحد العوامل المادية المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية وأحد العوامل المؤثرة في سلوك صانعي القرار، و روسيا هي أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تغطي نسبة 1/8 من مساحة الأرض المأهولة بالسكان في العالم بمساحة تبلغ 17,075,400 كيلومتر مربع. (مغايري، 2004)، كما أنها تاسع أكبر

دولة من حيث عدد السكان في العالم بأكثر من 143 مليون نسمة. وتمتدٌ روسيا عبر آسيا و40٪ من أوروبا، كما تُغطي تسع مناطق زمنية وتضم طائفة واسعة من البيئات والتضاريس وتمتلك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة، وتنتج نسبة ضخمة من بترول العالم بنسبة 17% والغاز الطبيعي 25-30% والفحم 6%، ولديها أكبر احتياطيات العالم من الغابات والبحيرات، التي تحتوي ما يقرب من ربع المياه العذبة في العالم. (Commission of the Russian Federation)

ويبقى العامل الجغرافي هو أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول بالرغم من أن التقدم التكنولوجي والمواصلات قد خففتا من تأثيره لكنه يبقى عاملا مؤثرا في سياسات الدول الأخرى.

ثانيا: العامل الاقتصادي

يساهم العامل الاقتصادي في تقوية الدولة وتوجيه سياستها الخارجية وروسيا دولة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، ففيها 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية فضلا عن الثروات المعدنية التي تزخر بها روسيا، وعلى الرغم من هذه الثروات إلا أن روسيا شهدت تدهورا حادا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومما زاد الأمور سوءا الطريقة التي ابتعتها روسيا في حكم يلتسين من خلال التحول إلى الرأسمالية دفعة واحدة أو ما يسمى بعلاج الصدمة ظنا منه الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول (Marshall, 1992).

ولكن هذه السياسة التي انتهجها يلتسين أدت إلى انعكاسات وآثار سلبية من أهمها عجز في الميزانية، وانهيار سعر صرف الروبل وتدهور مستويات المعيشة والاختلال في توزيع الدخل والثروة، ومعاناة الشعب الروسي من الفقر، وانخفاض مستويات العيش نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار، وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن إنتاج السلع والمواد الغذائية اللازمة لإشباع الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة (الشيخ، 1998).

كل ما سبق دعا روسيا للبحث عن جميع المجالات الممكنة لإنعاش اقتصادها وفتح فرص التصدير وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية والتعاون الاقتصادي، وعلى هذا شكّلت المنطقة العربية إحدى أهم محاور الانفتاح لتطوير فرص التعاون مع روسيا، وانطلقت السياسة الخارجية الروسية في توجهاتها إلى الوطن العربي لإنعاش وتطوير الاقتصاد الروسي الذي كان يعاني من الفوضى والاضطراب (فهمي، 2001).

ثالثا: العامل العسكري

يعد العامل العسكري من أهم العوامل المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي، ويعد كذلك من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للمحافظة على هيبتها السياسية، حيث تحظى روسيا بقوة عسكرية ونووية، وبفضل السلاح النووي وحده تستطيع روسيا الإدعاء بأنها قوة عسكرية مهابة، كما تسعى روسيا إلى المزيد من التركيز على القوة النووية التي تمتلكها ليصبح هذا السلاح على علاقة أشبه بالعضوية بالأمن الروسي (الأصفهاني، 1998).

كما تركز روسيا على القدرات الفضائية، حيث اتجهت إلى إنتاج أقمار صناعية ذات أهداف تجارية، كما حددت لهذه الأقمار أسعار قادرة على خوض المنافسة على الساحة الدولية. وتسعى روسيا عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج وبيع مفاعلات الطاقة النووية لجني العملة الصعبة للحفاظ على قدراتها الصناعية وتأكيد هيمنتها ونفوذها (أيرمارث، 1997).

رابعا: المصالح الوطنية

تُعد المصالح الوطنية للدول الكبرى الأساس في أي تعامل لها، فهي تسعى دائما إلى حماية هذه المصالح التي تشكل عنصراً محدداً في السياسة الخارجية. وهذه المصالح غالبا ما تشمل أمورا عادة ما تملكها الدولة وتسعى للحفاظ عليها أو تحسينها (العليكم، 1989).

لذلك فإن الحكومة القائمة لن تتردد في أن تعمل أي شيء من أجل المحافظة على مكانتها ونفوذها، وقد كان هدف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومنذ توليه السلطة عام

2000 وحتى 2008 هو إعادة بناء الدولة الروسية التي كانت تهددها قوى التفكك وتعزيز قبضة موسكو في المناطق التي تكون فيها الجماعات الإسلامية ذات نشاط أكبر خصوصا في الشيشان وتترستان، كما أن هناك تخوف من سيناريو الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط وتداعياته. ولأن العنصر الأمني يعد جزءا مهما من المحددات في العلاقات العربية الروسية، فقد عمل الرئيس السابق فلاديمير بوتين على البحث عن دور أكثر فعالية في منطقة الخليج العربي وإقامة علاقات ودية مع دولة مثل المملكة العربية السعودية والتي يرى أنها ذات تأثير كبير على هذه الجماعات (زولوبين، 2004).

خامسا: المتغيرات الدولية

يدخل التنافس الدولي ضمن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية ومحدد لها، وهذا ما يفسر محاولة إعادة دور روسيا كقوى عظمى لاسيما أعقاب احتلال العراق، والذي دفعها للعب دور أكثر أهمية في الشرق الأوسط وهنا لا تعني العودة إلى الحرب الباردة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ـ بل من أجل تعزيز دورها في الخارج وخصوصا في منطقة الخليج العربي التي تعتبر أحد أهم مجالات توازن القوى العالمية (صقر، 2007).

نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

وصف ديفيد ايستون القرار في السياسة الخارجية بأنه مخرجات النظام السياسي التي تُوزع السلطة على أساسها القيم في المجتمع، فاتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها. وأن عدد البدائل في السياسة الخارجية محدودا أو ربما لا يكون هناك بدائل، فالبدائل والخلاف عليها مرتبط بالواقع الذي أفرزها وبمدى الآثار المترتبة عليها. إن جوهر نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة.

تُعد **نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية** من أكثر النظريات التي تلاقي اهتماماً في دراسة العلاقات السياسية الدولية، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة و رائد هذا المنهاج في التحليل هو ريتشارد سنايدر Snyder أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي.

فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل Sequential وتشمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قراريه معينة (Decisional Setting) وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجي ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل: الدوافع، ومجالات الخبرة والاختصاص، ونمط الاتصالات المسيطر، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار...الخ وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف، من خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى (Charles, 1970).

ويرى (مقلد، 1987) أن هناك عدداً من الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهاج في التحليل الدولي والتي تبرز من وجهة نظر البعض إلى عدم كفايته كأداة يمكن توصل إلى وضع نظرية شاملة للعلاقات الدولية ومن هذه الانتقادات:

أولاً: أن الكيفية التي يُعالج بها هذا المنهاج موضوع الدوافع Motivations في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ولكن تتبع هذه الدوافع وإبراز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ولا تعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الإسراف في التبسيط.

ثانياً: أن هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوعية التأثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها المتداخلة شيء

آخر. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك.

وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى القول بأن كل ما يستطيع هذا المنهاج أن يفعله هـو أن يتبنأ بأنه تحت ظروف معينة فإن ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالاً من غيرها، وفيما عدا ذلك فإن قدرته على التنبؤ السليم غير موجودة. وبالإضافة فـإن قدرة هذا المنهاج تنحصر أساساً في التحليل اللاحق أي بعد أن يتم اتخـاذ القـرارات الخارجية فعلاً وليس العكس، أي التنبؤ قبل اتخاذ القرارات.

ثالثـاً: أما النقد الآخر الموج إلى هذا المنهاج فينصرف إلى مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية. ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى تحديد تصور واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة أو حصر العناصـر التـي تؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات ومن ثم يبقى التحليل ناقصاً.

كما أنه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضع القرار مثل مدى ضغط الرأي العام على القرار، أو مدى الضغط الناتج من جهاز اتخاذ القرارات نفسه، أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على أحكام واضع القرار، أو دور القيم في اتخاذ القرار وهكذا.

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة إلى منهاج تحليل العالقات الدولية في إطـار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية هي التي دعت سنايدر إلى اقتراح عدة حلول لتلافـي نقاط الضعف المذكورة ومن ذلك (مقلد، 1987).

1- عمل تقسيم أو تصنيف Typology للأهداف الـسياسية ثـم إقامـة سلـسلة مـن الافتراضات النظرية Hypotheses التي تربط بين النماذج الإجرائية المختلفة فـي اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الأهداف السياسية.

2- عمل تصنيف لوحدات اتخاذ القرارات الخارجية Decisional Units مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات.
3- إجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم وتقديراتهم.
4- تطبيق هذا النموذج بأبعاده السالفة الذكر على عدد من حـالات اتخـاذ القـرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية.

2.2 الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الأدبيات التي بحثت في روسيا وسياستها الخارجية تجاه الدول واتجاه الوطن العربي تحديدا، قام الباحث بعرض لأهم تلك الدراسات وهي:

دراسة (الزوبعي، 2009) بعنوان " التحولات في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد: 1990- 2008 " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التحولات في السياسة الخارجية الروسية، والمراحل التي مرت بها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى عام 2008، والبحث في المتغيرات الداخلية والخارجية والتحولات في المواقف الروسية اتجاه القضايا الدولية والإقليمية واتجاه منطقة الشرق الأوسط.

اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار في السياسة الخارجية للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها، وبينت الدراسة أن السياسة الخارجية الروسية شهدت تحولات مهمة في سياستها الخارجية خلال الأعوام 1990- 2008، إذ انتقلت روسيا الاتحادية من مرحلة التوجه الغربي التي ارتبطت فيها السياسة الخارجية الروسية بالمواقف الأمريكية والأوروبية، إلى مرحلة الاستقلالية والسعي نحو لعب دور مؤثر في العلاقات الدولية في ظل حكم الرئيس بوتين الذي بدأ بعملية إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي، ساهمت في الحد من تأثير المتغيرات الداخلية على السياسة الخارجية الروسية، وإعادة مكانة روسيا الاتحادية إلى الخريطة السياسية الدولية.

دراسة (الجبور، 2008) بعنوان "الدور الروسي في النظام العالمي الجديد 2000-2006 " هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الروسي في النظام الدولي الجديد في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقد سلّطت الدراسة الضوء على ملامح الدور الروسي في العلاقات الدولية في هذه المرحلة من من العام 2000- 2006، التي شهدت فيها السياسة الخارجية الروسية تحولات مهمة في مجال إعادة الهيبة والمكانة والموقع الذي يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد والتي عبرت عنها مواقف الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين تجاه الأحداث السياسية على المستوى الإقليمي والدولي. وقد أبرز ضعف الموارد الاقتصادية التركيبة السكانية ومن أهمها مشكلة الأقليات وتدهور الاقتصاد وضعف أجهزة النظام، والمتغيرات الخارجية المرتبطة بالهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، الوضع السياسي، الذي أثّر على السياسة الخارجية الروسية، ثم تناولت الدراسة نقاط القوة والضعف في السياسة الخارجية الروسية، والدور الذي قام به الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين لأن تأخذ روسيا مكانتها في الخريطة السياسية الدولية.

دراسة (زغوني ووناسي، 2007) بعنوان " صنع السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة" هدفت هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن المحاورة النظرية حول أولويات السياسة الخارجية لروسيا ما بعد الشيوعية، وإن كانت قد أدت إلى أدلجة الحوار حول تحديد المصلحة الوطنية، ومن ثم أعاقت تطوير نظرية ثابتة للسياسة الخارجية الروسية، فإنها لم تنل من الركائز والأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، وهذا يبرز بشكل واضح في الاتفاق الحاصل بين مختلف المدارس الفكرية في القضايا التي وصفت بأنها مصيرية للأمة الروسية. إن التحولات الجوهرية التي لحقت هيكل النظام الدولي، وما سبقها و تبعها من تغيرات داخلية، أفضت بشكل كبير إلى تغير نمط صناعة القرار الروسي؛ إذ أصبح للمتغيرات المجتمعية والنسقية دورا يكاد يكون أحيانا حاسما في تغليب قرار على آخر، وقد كان هذا على حساب المتغيرات

الفردية والبيروقراطية التي هيمنت على القرارات السوفييتية سابقا. أثر نمط التحول الديمقراطي البطيء على نموذج صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية؛ فإذا كان هذا القرار في الديمقراطيات العريقة يأخذ شكل تنافس بين بيروقراطيات تتفق بشأن أهداف المصلحة الوطنية، لكنها قد تختلف في وسائل تحقيقها، فإن القرار الروسي غالبا ما يأخذ شكل صراع بين بيروقراطيات تختلف أصلا في تحديد المصلحة الوطنية فضلا عن وسائل تحقيقها؛ فإذا تعلقت قضية السياسة الخارجية بالعلاقة مع الغرب مثلا، وتصادف أن تعامل معها جهاز يسيطر عليه المتغربون (وزارة الخارجية في عهد كوزيراف مثلا)، فإن القرار سيكون باتجاه دعم هذه العلاقة دون تحفظ، لكنه سيأخذ مجرى آخر لو تصادف أن الجهاز الأولى بمتابعة القضية هو(مجلس الأمن القومي الذي يهيمن عليه القوميون).

لكن النموذج البيروقراطي يتحول أحيانا إلى نموذج الفاعل العقلاني، عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العليا للأمة الروسية، التي تتفق حولها مختلف التيارات الروسية وتعتبرها بمثابة خطوط حمراء لا يجب تجاوزها. عن مخرجات سياستها الخارجية، فإن الأهداف بقيت طويلة المدى؛ إذ لا تزال روسيا تعتبر نفسها قوة كبرى بمسؤوليات عالمية، ولها رغبة في خلق عالم متعدد الأقطاب. أما وسائل تحقيق ذلك فلا تتعدى الوسائل العسكرية، فرغم تراجع هذا العامل مقارنة بالعامل الاقتصادي الصاعد، إلا أن استئثار موسكو وواشنطن بقدرة الردع النووي أو ما يسمى بالقدرة على الضربة الثانية لا يزال يعطي لها قوة دفع فريدة. أما عن المصادر، كـ دور، تسعى روسيا للعب دور حامي المنطقة في إقليم أوراسيا، أي أن تكون زعيما في إقليمها، ومن ثم السعي إلى الدور العالمي عبر بوابة تعددية الأقطاب.أما التوجهات، فطغت عليها النزعة الواقعية كبديل للأيديولوجية؛ فلم تعد تتخذ قرارات من أجل إثبات الوجود وفقط، بل من أجل خدمة مصالح داخلية أساسا.

إن نظرة على الأحداث الإقليمية و العالمية التي حضت باهتمام صانع القرار الروسي منذ 1990 تشير بوضوح إلى اعتماد مفهوم تعددية الأقطاب Multipolarity

بشكل متواصل في السياسة الخارجية الروسية. من سراييفو 1994 إلى كوسوفو 1999 إلى العراق 2003، استعملت تعددية الأقطاب كوسيلة رئيسة للدبلوماسية الروسية؛ ففي غياب آليات أكثر إقناعا حاولت روسيا تدارك التراجع الكبير في دورها على الساحة العالمية باستخدام هذه الآلية كحل لمأزقها الإستراتيجي، لكنها مع الوقت تحولت إلى عقيدة راسخة في السياسة الخارجية الروسية في التعامل مع مختلف الأزمات وفي مختلف المناطق وخاصة مع الغرب؛ من أجل ضمان توازن القوى الذي يسمح لها قطعا التصرف كأحد الأقطاب.

دراسة (دبابنة، 2002) بعنوان " السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (1991-2008) تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة في الفترة (1991-2008)، هادفة إلى بيان وتوضيح ماهية هذه السياسة وأهميتها وإجراء المقارنة اللازمة للسياسة الخارجية الروسية ومتغيراتها وانعكاساتها تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة بين عامي 1991 و 2001، وفي ظل رئاستي بوريس يلتسين وفلاديمير بوتين وذلك باعتماد بعض الفرضيات من أبرزها: تراجع الأهمية النسبية للوطن العربي في سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس السابق يلتسين وتوجه اهتمام هذه السياسة نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لجذب المزيد من المساعدات الاقتصادية، وتتجه السياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن إلى تفعيل دورها في المنطقة العربية وخصوصا تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي وتجاه التسوية السلمية وتجاه منطقة الخليج العربي باعتبار روسيا الراعي الثاني في التسوية السلمية باعتبارها تحتل مقعدا دائما في مجلس الأمن ولها دور بارز في توجيه السياسات الدولية تجاه المنطقة. تم اختبار الفرضيات في هذه الدراسة من خلال استخدام المنهجين التحليلي السياسي والمنهج التحليلي المقارن.

الفصل الثالث
السياسة الخارجية الروسية

1.3 أهداف السياسة الخارجية الروسية

تُعرف أهداف السياسة الخارجية بالغاية التي تريد السياسة الخارجية لدولة ما أن تحققها وغالبا ما يُطلق عليها " الأهداف العليا" وهذه الأهداف لا تستطيع الدولة المعنية أن تتقال من شأنها أو تتغاضى عنها. (محمد، 1975)

أما فيما يتعلق بروسيا، فقد انعكس وضعها الداخلي على علاقاتها بالخارج، ويمكن تلخيص بعض أهداف السياسة الخارجية الروسية التي تسعى روسيا جاهدة إلى تحقيقها فيما يلي:- (فهمي، 2001)

1. استعادة روسيا للمكانة المرموقة التي كان يتبؤوها الاتحاد السوفيتي في عصر الحرب الباردة مع إحداث بعض التغيرات الجوهرية في هذا التطلع بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق.
2. تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تغير مضمون العقيدة الأمنية لروسيا، إذ لم يعد مفهوم الأمن بأبعاده العالمية يحمل نفس العناصر والمكونات للرؤية السوفيتية التي كانت تنظر إلى المسألة الأمنية باعتبارها قضية مترابطة الأبعاد. فما يحدث بمناطق العالم المختلفة كان وثيق الصلة بقضايا الأمن السوفيتي والتوازن الدولي، والشواغل الأمنية لروسيا أقرب نسبيا إلى الإقليمية منها إلى العالمية ولم تعد محكومة باشتراطات مذهبية أو عقائدية، حيث أن الهاجس الأمني لروسيا يتمحور حول أوروبا وما يمكن أن يثيره من مخاطر أمنية من جراء توسيع حلف شمال الأطلسي ليمتد شرقا باتجاه الدول التي تشكل تماسا جغرافيا معها.
3. تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وبناء المجتمع الديمقراطي، حيث تتجه السياسة الخارجية الروسية إلى جذب الاستثمارات والمساعدات اللازمة للإصلاح

ودفع عجلة التقدم الاقتصادي إلى الأمام وتحقيق الاستقرار لإعادة هيبتها ونفوذها (الأصفهاني، 1998).

أما فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الجديد، فإنه لا يمكن فهم وتحليل وتفسير هذه التحركات بعيداً عن الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الروسية، التي تبلورت مع وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم وما نتج عنها من تحرك للسياسة الخارجية الروسية على الصعيد العالمي. حيث تسعى تلك السياسة إلى تحقيق توازن المكانة، والذي يعني بناء وتشكيل أدوار روسيا في مناطق العالم المختلفة بما يتلاءم وما تراه قيادتها السياسية من موقع ملائم لهذه الدولة في النظام الدولي، بل وربما تسعى روسيا إلى إعادة بناء وتشكيل هذا النظام بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها (أبو عامود، 2010).

حيث يمكن تقسيم أهداف السياسة الخارجية الروسية إلى أهداف سياسية إستراتيجية، وأهداف اقتصادية، وأهداف ثقافية، على صعيد الأهداف السياسية الإستراتجية، تحاول روسيا حشد الدعم لرؤيتها حول طبيعة النظام الدولي، وتدعيم علاقاتها مع الدول صاحبة الطرح المشابه في القارة الآسيوية، مثل الصين والهند وكوريا الشمالية وإيران وماليزيا، من ناحية ثانية تسعى السياسة الروسية إلى حل الخلافات الحدودية وهو ما نجحت فيه بالنسبة لنزاعها الحدودي مع الصين، لكن يبقى خلافها الحدودي مع اليابان دون حل، نظرا لتمسك كل طرف بمواقفه وحساسية المسألة بالنسبة للطرفين (Putin, 2006).

2.3 الملامح العامة لإستراتيجية السياسة الخارجية الروسية

حدد بوتين إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية في خمسة عناصر على النحو التالي: (أبو عامود، 2010)

1. يجب على السياسة الخارجية أن تصبح وسيلة لتحديث البلاد.

2. العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً الواقعة على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق تمثل أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية.
3. تبقي لعلاقات روسيا مع أوروبا أولوية تقليدية، فليس هناك بدائل للتعامل مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.
4. الحاجة إلى الشراكة مع الولايات المتحدة.
5. البدء بالتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الآسيوي من المحيط الهادي من اجل تطوير سيبيريا.

وهذه الإستراتيجية هي بمثابة محاولة لإيجاد طريق ثالث في العلاقات الدولية، لا يسعى للاندماج مع الغرب، ولكنه في الوقت نفسه لا يسعى للمواجهة معه.

ويشير باحث آخر إلى أن بوتين قد سعى إلى استعادة أمجاد روسيا القديمة، وفرض وجودها على الساحة الدولية، انطلاقا من التحولات القائمة المؤدية إلى نشوء عالم متعدد الأقطاب وقد تعاظم هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الروسية من جراء قرارات الولايات المتحدة نشر عناصر الدرع الصاروخية الأمريكية، وإنشاء قواعد عسكرية في أوروبا الشرقية، وتوسيع الناتو شرقا باتجاه الدول السوفيتية السابقة التي تعتبرها روسيا مناطق مصالح حيوية بالنسبة لها، إضافة إلى محاولات الاتحاد الأوروبي تطوير التعاون مع هذه الدول (ماجد، 2010).

وحول إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية، يشير الرئيس الروسي الحالي ميدفيديف في هذا الحديث إلى أنه من الضروري أن يكون العالم متعدد الأقطاب، وأن روسيا تريد أن تكون جزءا عضويا من العالم، وأن تحتل المكان الذي تستحقه من الناحية الاقتصادية وفي مجال الأمن بما يتوافق مع قدرة روسيا وتاريخها ودورها موضحا أن العالم مرتبط ببعضه بعضا فهو عالم مشترك للكل وأن على الجميع بذل كل ما في وسعهم من جهد لخفض المستوى الحالي من المخاطر العسكرية والإرهابية والبيئية وأخيرا يذكر أن روسيا ترغب في إقامة علاقات قوية مع جميع الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

3.3 التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية

التحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي إلى مجموعتين هما التحديات على الصعيد المحلي، والتحديات على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالتحديات على الصعيد المحلي، فإن روسيا تواجه عدة تحديات من أهمها: (جبر، 2007).

1. الوضع الحالي للاقتصاد الروسي، وعدم كفاءة تنظيم سلطة الدولة والمجتمع المدني، وانتشار الجريمة في إطار العلاقات الاجتماعية، ونمو الجريمة المنظمة والإرهاب، وتدهور العلاقات الدولية، كل ذلك ولّد عددا كبيرا من التهديدات الداخلية والخارجية للأمن الروسي.
2. كان لإغفال الالتزام بالدستور الروسي وإعطاء الأولوية لغيره من التشريعات والمفاهيم الخاصة بأعضاء الاتحاد على المفاهيم القانونية للاتحاد نفسه أثر في تقويض الكيان القانوني للدولة وساعد على ذلك ضعف توجيه الدولة على المستويات كافة (الخثلان، 2003).
3. ضعف السيطرة القانونية للدولة على الوضع في البلاد، وتعاون بعض عناصر القوى التنفيذية والتشريعية مع عناصر الجريمة، ووصول الجريمة إلى قطاعات البنوك والمشروعات الكبرى في الدولة وكذلك المؤسسات التجارية وشبكات الإنتاج. ومن ثم لم تعد مقاومة الجريمة المنظمة مهمة قانونية حسب، وإنما مهمة سياسة أيضا. وقد تفاقمت بالفعل معدلات الإرهاب والجريمة المنظمة بسبب الصراع الدائم حول تغيير أشكال الملكية وتزايد الصراع على السلطة بسبب اختلاف مصالح الجماعات والمصالح العرقية والقومية. ومما يزيد من أثر هذه التهديدات على الفرد والمجتمع والدولة غياب نظام قوي يعمل على منع التعدي، وعدم كفاية المواد القانونية والأسس التكنولوجية اللازمة لمنع الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك انعدام الجدوى القانونية وخروج العناصر المؤهلة من المؤسسات القانونية (الأصفهاني، 2001).

أما التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية على الصعيد العالمي، فهناك العديد من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية التي من أهمها: (اللاوندي، 2001)

1. قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين على التقليل من الدور الروسي في النظام العالمي وخصوصا دورها في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والحيلولة دون تنفيذ مصالحها القومية، وإضعاف دورها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا، وظهور الصراعات وتفاقمها بالقرب من حدود روسيا الاتحادية ومن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة بهدف عدم قيام تحالفات قوية قد تساعد على تدعيم الموقف الروسي في المنطقة (الشيخ، 2008).
2. إضعاف التاثير السياسي والاقتصادي والعسكري لروسيا عالميا، من خلال إضعاف دورها في بعض المناطق وخصوصا آسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال تقديم المساعدات للتأثير على مواقف الدول والحركات المؤيدة لروسيا الاتحادية (الزوبعي، 2009).
3. إمكانية ظهور قواعد عسكرية أجنبية (تتبع لحلف الناتو أو للولايات المتحدة الأمريكية) وقوات عسكرية كبيرة بالقرب من الحدود الروسية.
4. التحديات على الصعيد العسكري، فإن التحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي في زيادة مضطردة ومستمرة، فتحول الناتو لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق مسؤوليته كما في أفغانستان، وحدوث ذلك دون أدنى عقاب من مجلس الأمن، ينم عن زعزعة استقرار الوضع الاستراتيجي في العالم (الشناق، 2007).
5. التوسع الاقتصادي والديموغرافي والحضاري للدول المجاورة داخل الأراضي الروسية، من خلال زيادة عدد المهاجرين من الدول المجاورة في ظل تراجع عدد السكان في روسيا الاتحادية وهذا سوف تكون له تأثيرات سلبية كبيرة على التكوين الديموغرافي والسياسي للدولة (البدراوي، 2006).

4.3 محددات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية:

للسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية عدة محددات لها تأثير واضح في مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية من أهمها: (أبو عامود، 2010).

أولا- متطلبات الأمن القومي الروسي:

تحتل مسألة تحقيق المتطلبات اللازمة للأمن القومي أولوية خاصـة فـي سـياق السياسة الخارجية الروسية، شانها في ذلك شان الدول الأخرى وبالنسبة لروسيا تتمثـل هذه المتطلبات في الحفاظ على الاتحاد الروسي ومواجهة حركات التمـرد والحركـات الانفصالية، وتأمين منطقة الجوار الجغرافي المباشر وغير المباشر للدولـة الروسـية، وتمكين روسيا من الوصول إلى موقع في نطاق النظام الدولي يكفل لها ضمان تحقيـق مصالحها الحيوية والإستراتيجية من ثم فإن هناك علاقة ارتباط بين حركـة الـسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط الآن وفي المستقبل وتحقيق هذه المتطلبات.

ثانيا: العلاقات الروسية – الأمريكية:

توجد علاقة ارتباط واضحة بين حركة السياسة الخارجية الروسية فـي الـشرق الأوسط وطبيعة العلاقات الروسية – الأمريكية. فعندما تتوتر هـذه العلاقـات تتجـه السياسة الروسية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية إلى تعويق التحركات الأمريكيـة في المنطقة وعندما تتحسن هذه العلاقات، تتجه السياسة الروسية نحـو القيـام بـدور مختلف وفقا لمصالحها ساندت روسيا الموقف الأمريكي بشأن الربط بين تحقيق السلام في الشرق الأوسط ومناقشة الملف النووي الإسرائيلي وإنشاء منطقة خالية من أسـلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كما نستطيع القول إنها قامت بدور المسهل والمبـرر للسياسة الأمريكية بشان فرض الحزمة الرابعة من العقوبات على إيران، وذلـك مـن خلال إدخال تعديلات على المشروع الأمريكي وبناء التوافق بين الدول ذات العـضوية الدائمة بمجلس الآمن بشأنه كما دعت إيران إلى ضرورة الالتزام بقـرارات المجتمـع

الدولي، وهو ما يعني ضمنا أن هذه العقوبات جاءت نتيجة لعدم التزام إيـران الكـافي بهذه القرارات.

ثالثا: العلاقات الروسية – الإسرائيلية:

في أطار التوجيهات المعلنة من جانب القيادة السياسية الروسية حـول ضـرورة تحديث القوات المسلحة الروسية في المجالات المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتطوير نظم التسليح والاتصالات وغيرها، وعلى ضوء الخبرة المكتسبة من تحليل تطور العلاقـات الإسرائيلية – الروسية منذ عام 1991 وحتى الآن يمكننا القول أن الاتجاه العـام لهـذه العلاقات سيكون ايجابيا وستكون حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة محكومة بدرجة أو بأخرى بمدى ما يمكن أن تقدمه إسرائيل من تقنيات عملية عسكرية تحتـاج إليها روسيا.

رابعا: نمط التحالفات الإقليمية ومدى تأثيرها في المصالح الإستراتيجية الروسية فـي المنطقة:

كما سبق أن ذكرنا، فان نمط التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط له أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، ومن ثم فان السياسة الروسية تراقب حركة هذه التحالفات بدقة، وتحاول توظيف بعضها بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة والأقرب إلى الاحتمال أن تستمر السياسة الروسية في هذا الاتجاه، وقد تتجه إلى السعي إلى تشكيل تحالفات إقليمية جديدة أو المشاركة المباشرة فيها، مع الأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية في المنطقة.

خامسا: العوامل الاقتصادية ذات الأهمية النـسبية المرتفعـة بالنـسبة لإسـتراتيجية السياسة الخارجية الروسية:

ستستمر حركة السياسة الخارجية الروسية في مجال السعي لعقد صـفقات بيـع الأسلحة الروسية في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل واحدة من أكبر مناطق العالم من حيث الطلب على الأسلحة كما تتوافر لدى العديد من دولها الموارد الماليـة اللازمـة لتمويل مثل هذه الصفقات (20) وفيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية للأغراض الـسليمة،

تشهد المنطقة تزايدا ملحوظا في الطلب عليها وهو ما يتيح الفرصة لروسيا للحصول على نصيب من هذا الطلب، خاصة أن لها خبرة سابقة مهمة في هذا الشأن مع إيران ويؤكد هذا توقيع روسيا وتركيا أخيرا اتفاقا لإنشاء مفاعل نووي للأغراض السليمة، وتتواتر الإنباء عن وعد روسي لسوريا بإنشاء مفاعل نووي مماثل.كما أن هناك مفاوضات قد جرت بين مصر وروسيا حول إمكانية الإسهام الروسي في بناء المشروع النووي المصري للأغراض السليمة وقد أوضحت مصر أن الشركات الروسية يمكنها التقدم بعروضها وفقا للقواعد المنظمة لذلك.

من ناحية أخرى ستستمر حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة باتجاه الدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط، سواء للتنسيق فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار، أو بناء تحالفات إستراتيجية أو الدخول في شراكات كما سيستمر التنسيق والاستثمار المشترك بالنسبة لمد خطوط أنابيب الغاز حيث أن الاهتمام الروسي والأوروبي بالنسبة لتامين تدفق النفط والغاز من مناطق الإنتاج الرئيسية كمنطقة الخليج، خاصة أن إيران تهدد بالسيطرة على مضيق هرمز في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي.

سادسا: الرؤية الروسية لدورها في المنطقة ومدى استجابة القوى الإقليمية الرئيسة لها.

من أبرز ملامح الرؤية الروسية لدورها في المنطقة دور الوسيط بين الأطراف الإقليمية ولكن استجابة القوى الرئيسية في المنطقة لهذا الدور استجابة سلبية فسوريا،كما سبق أن ذكرنا فضلت تركيا للقيام بدور الوسيط بينها وبين إسرائيل كما أن إيران، بالرغم من علاقاتها القوية مع روسيا فضلت تركيا والبرازيل للقيام بهذا الدور في التطور الأخير لأزمة ملفها النووي حول تبادل اليورانيوم المخصب ويرجع هذا إلى أدراك القوى الإقليمية الرئيسية بمنطقة بمحدودية الدور الروسي وارتباطه بعلاقات روسيا مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وكذلك إدراكها للطابع البرجماتي المفرط

للدبلوماسية الروسية، هذا فضلا عن أن الموقف الروسي الأخير من فـرض عقوبـات على إيران أيا كانت مبرراته قد زاد من إضعاف الثقة بإمكانية القيام بهذا الدور.

وتعاني روسيا ضعفا واضحا في الموارد والإمكانات اللازمـة لتمويـل حركـة سياستها الخارجية وهي تعطي الأولوية في توجيه الموارد الماليـة المحـدودة لـدول الفضاء السوفيتي السابق، التي تشمل الدول الأعضاء في منظمة الدول المـستقلة ودول البلطيق كما أن المساعدات الروسية تنحصر في إلغاء القروض السوفيتية الـسابقة، أو المشاركة في الاستثمار في مشاريع اقتصادية تتلاءم في حجمها مع الإمكانات والموارد الروسية المتاحة، ومن ثم فان عدم توافر الإمكانات والموارد اللازمة لحركة الـسياسة الروسية في المنطقة سيظل من العوامل المقيدة لهذه الحركة ومن المستبعد أن يتغير هذا الوضع على المدى القصير في ظل الأزمة المالية والاقتـصادية العالميـة وتـداعياتها السلبية على الاقتصاد الروسي.

محددات العلاقات الروسية العربية وآفاقها في العقـد الثـاني مـن القـرن الحـادي والعشرون

شهدت العلاقات الروسية العربية تفعيلاً ملحوظا على مـدى الـسنوات العـشر الماضية بعد انحسار وتراجع واضحين خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. فمـن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة علـى أسس جديدة. إلا أن اللافت للانتباه ذاك التطور غير المسبوق في علاقات روسيا بدول الخليج العربي، وبخاصة المملكة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينات القرن الماضي.

وقد شكل وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وزياراته المتكـررة للمنطقـة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية العربية، وكان ذلك إيذاناً ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة تستعيد فيها روسيا مكانتها فاعلاً أساسـياً فـي شـؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة وتعقيداً.

فتتبع السياسة الروسية في المنطقة يعكس تغيراً ملحوظاً فيها ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما مقارنة أيضا بحقبة التسعينات في ظل قيادة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين. فقد عادت روسيا لتعلب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجـود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيـذها وإدارة تبعاتهـا بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايـدة مـن الاسـتقلالية فـي سياستها الخارجية.

إلا أن هناك حدوداً لهذا الدور. فلا يجب توقع دور روسي كالدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحة للاتحاد السوفيتي، ولكن وهو الأهم اختلاف رؤية القيادة الروسية الحاليـة للدور الروسي دولياً وإقليميا، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاوني وليس تنافسيا مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة في فتـرة الاتحاد السوفيتي التي كانت تهمين عليها الاعتبارات الإيديولوجية، ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة.

ويمكن إيجاز محددات العلاقات الروسية العربية وآفاقها في العقد الثاني مـن القـرن الحالي بستة عوامل رئيسة هي: (الشيخ، 2010)

أولا: استعادة روسيا باعتبارها إحدى القوى الكبرى الفاعلة:

فالاستقرار السياسي والاقتصادي المتزايد في روسيا منذ عام 2000، الذي تأكـد عقب أزمة أوسيتيا الجنوبية دعم من ثقة الدول العربية في روسيا باعتبارها فاعلاً دولياً مهماً، وشريكاً يعول عليه سياسياً واقتصادياً.

شهدت حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين انهيـاراً سـريعاً فـي القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة عدم استقرار سياسـي، اذ أوضـحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة علـى الـدفاع عـن مـصالحها

وحلفائها، وعلى فرض إراداتها في هذا الخصوص. الأمر الذي اعاد إليها احترام وثقة الدول الأخرى، ومنها الدول العربية، و بأنها يمكن أن تكون شريكاً فاعلاً وهاماً.

ثانيا: الشراكة الاقتصادية والتقنية:

إن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور امني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما السعي إلى شراكة إستراتيجية بالمعني الاقتصادي والتقني ذات العائد الاقتصادي المباشر لروسيا، والعائد التنموي الحقيقي لدول المنطقة.

إن الاعتبارات الإيديولوجية وعلى مدى سبعة عقود هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية في إطار الاتحاد السوفيتي على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتوالدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ودعمها، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة. مما أدى إلى أعاقة تطوير علاقات الاتحاد السوفيتي مع عدد من الدول ذات النظم التقيليدية في المنطقة.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، وأصبحت السياسية الروسية أكثر برجماتية وسعياً لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادي والأمني. وانطلاقا من اعتبارات مصلحيه واقتصادية واضحة بدأت روسيا تطوير علاقاتها مع دول المنطقة. وقد ترسخ هذا التوجه في السياسية الروسية مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسية الخارجية، بصفة عامة، لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسي وازدهاره.

إن التعاون والتنسيق في مجال الطاقة يحتل قمة أولويات السياسية الروسـية فـي المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسـي مـع الـدول العربية، ولا سميا دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخـرى سـواء فـي

المجال التقني، أو الاقتصادي، أو الاستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقـة أحـد أهـم المجالات الأساسية التي تتلاقي فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الـشراكة العربية الروسية في المستقبل، والدعامة الأساسية لها.

وقد أكد بوتين على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية ودول الخليج، ولا سيما السعودية على أنهما حليفين في سوق الطاقة العالمية، وليسا متنافسين، وذلك بقوله" نحن متحالفون مع المملكة وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية ممن الطاقة، لدينا مصالح مشتركة كثيرة في هذا المجال". كما أكد عدد من المسؤولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي،وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في أطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي.

هذا التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة يتـضمن فـي محورين أساسيين:

أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدني لأسعار النفط. وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج وبخاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب ، كما تم إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز مقرها الدوحة في ديسمبر2008، بمبادرة من روسيا بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله الأمر الذي يسهم في بلـورة سوق عالمي للغاز ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخـصوص (الـشيخ، 2010).

وثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي فهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه وكذلك في مجال الصناعات البتر وكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15

شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف إنحاء العالم وتعتبر الشركات الروسية وبخاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة وهناك عدد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال فعلى سبيل المثال: أنشئت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام 2004، مؤسسة لوكسار المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي كذلك اشتركت شركتا "سينفط" " ولوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية وفي مصر يمثل إنتاج شركة "لوك اويل" الروسية 10% من الإنتاج المصري من البترول كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في عدد من الدول العربية الأخرى منها الجزائر والسودان ومد خط الغاز العربي، في جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدنية حمص وإنشاء مصنع لتكرير البترول وأخر لتحويل الغاز في سورية هذا إلى جانب المشروعات المشتركة لاستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا ومشاركة الشركات الروسية في مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وايطاليا (الشيخ، 2010).

هناك أيضا التعاون مجال الطاقة النووية فالمستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية وأهمية التعاون العربي الروسي لدعم القدرات العربية في هذا الصدد وهو التعاون الذي بدا بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية ولا مع ما يمكن ان تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال ومثال ذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام 1997 على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس وتطوير مراكز البحوث النووية في مصر وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال وتحليت مياه البحر بالطاقة المتجددة في ليبيا ومصر وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس/ 2008 بين مصر وروسيا حيث تتمكن شركة "آتوم ستروي اكسبورت" الروسية بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهروذرية مصرية كما

تم أيضا في مايو/2009 توقيع اتفاقية التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية بين روسيا والأردن. وتشارك مؤسسة روس آتوم الروسية استنادا إلى هذه الاتفاقية في المناقصات الخاصة بإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن.

ثالثاً: الدعم السياسي الروسي للقضايا العربية:

تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع العالم العربي ككيان إقليمي وهي بذلك تختلف جوهريا في مواقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر شرق أوسطي أو متوسطي غير متجانس أو محدد الهوية ويتضح ذلك ليس فقط في تصريحات القادة الروس وإنما في إجراءات وسياسات فعلية أبرزها زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة في أبريل/2005، التي كان له دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وال والعمل العربي المشترك خلافا لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية وقد انعكس ذلك في قول بوتين أن روسيا والعالم العربي جاران وان روسيا تعتزم كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات ويتجسد ذلك باعتماد السفير الروسي في القاهرة ميخائيل بوجدانوف ممثلا لروسيا لدى جامعة الدول العربية التي افتتحت مكتبا لها في موسكو في أوائل التسعينات وقد تأكد موقف روسيا هذا في زيارة الرئيس الروسي الحالي ديمتري ميدفيديف للجامعة وخطابه بها (الشيخ، 2006).

وتجدر الإشارة أن موقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة ولاسيما القضية الفلسطينية.

الموقف الروسي من القضية الفلسطينية:

روسيا هي الراعي الثاني لعملية السلام خلفا للاتحاد السوفيتي في عام 2001، حيث بدأت آلية الوسطاء الدوليين الرباعية التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي والأمم المتحدة والتي صدر بها قرار مجلس الأمن رقم 1397 في مارس/2002، تُعد روسيا وسيطا نزيها من وجهة النظر العربية يسعى للتسوية السلمية مراعيا مصالح الأطراف كافة كما أنها الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية، كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على المسارات كافة بما فيها المسار السوري والمسار اللبناني، ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء في العلاقة مع إسرائيل أو في موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطيني فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل التي كانت هدفا أساسيا لزيارة بوتين الأولى للمنطقة في ابريل 2005، التي شملت تل ابيب في زيارة هي الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل فان روسيا في الوقت نفسه تؤكد دوما على تأييدها للحق الفلسطيني وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة كافة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام وأن قرارات مجلس الأمن الدولي 242.338، تعد هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة ورفض سياسة الاستيطان والعنف في باعتبارها لا تخدم العملية السلمية وكذلك أيدت روسيا عدد من القرارات الهامة المتعلقة في القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة منها قرار الجمعية العامة (13/10) في أكتوبر 2003 الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة وبناءها للجدار الفصل العنصري الذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي وتؤكد روسيا على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1515 بناء على اقتراح روسي وهو القرار الذي يقر خارطة الطريق ويجعل منها قرارا ملزما بدلا من كونها مجرد مبادرة فحسب من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في أبريل2005 لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام ا كانت اعترافا ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل " بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه " والتي مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها ومن ناحية أخرى، إذ أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي فقط على نحو سبقت الإشارة إليه إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين، والذي تضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحيتين و50 مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة في يده" على حد تعبير الرئيس بوتين وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو إضافة إلى إعلان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في المؤتمر الدولي للدول المانحة الذي عقد في باريس في ديسمبر2007 أن روسيا ستخصص 10 ملايين دولار في عام 2008 مساعدة مالية للسلطة الفلسطينية.

وإزاء الأزمة التي اندلعت في 27 ديسمبر 2009 نتيجة القصف الإسرائيلي لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف ووقف إطلاق النار في القطاع فوراً وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين التي تضمنت مواد غذائية وأدوية ولوازم طبية وكم من الخيام، ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف اتصالاتها مع حماس، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة الذي عقد بالقاهرة في 2 مارس 2009.

وقد أبرزت دعوة روسيا لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بموسكو في النصف الأول من عام 2009، اهتماما واضحا بممارسة دور حقيقي في عملية التسوية السلمية وتعتبر المؤتمر استمرارا لما بدأ في أنابوليس بالولايات المتحدة في نوفمبر2007، بهدف اخراج التسوية من مأزقها وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق

مسيرة التسوية السلمية الشاملة التي لم يطلقها لقاء انابوليس ولا حتى على المسار الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل.

ويظل التحدي في هذا الخصوص هو مدى تعاون الولايات وإسرائيل مع روسيا والدول العربية لعقد المؤتمر وإنجاحه، وذلك في ظل الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط وبخاصة عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الأوحد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر1977، هذا إلى جانب افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل من أنهم ورقة ضغط في يد روسيا هو أمر تنقصه الدقة، ويحتاج إلى تدقيق فصحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ أكثر من مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ 206 مليون نسمة (16%)، وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية وهو حزب " إسرائيل بيتنا" الذي يتزعمه أفيجدور ليبرمان، الذي فاز بثالث أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات الإسرائيلية لعام 2009 وتولى منصب وزير الخارجية في الحومة الإسرائيلية، كما أن لديهم عدداً من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية، وبخاصة هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل، إذا أن اكتراثهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة مازال محل شك ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمرا مشكوكاً فيه أيضا.

فافتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحها فقط، والحيلولة دون تداخل أي طرف ذي موقف إيجابي وداعم للقضية الفلسطينية والذي يعني السير في طريق التسوية العادلة، من ناحية أخرى يمثل عائقاً أساسيا لتفعيل الدور الروسي راعياً ثانياً لعملية السلام وعضواً في اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة.

الموقف الروسي من العراق:

ورث بوتين من سلفه يلتسن ثلاثة أهداف في العراق. كان الأول استعادة ما يزيد عن 8 مليار دولار مستحقة لروسيا من فترة حكم صدام حسين. وكان الهدف الثاني هو مواصلة مصالح التجارة الروسية الواسعة في العراق وخاصة لمصلحة شركات النفط الروسية وجازبروم حيث كان يتعذر تطوير تلك لمصالح بدون رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق. في غضون ذلك، كان يريد بوتين الاطمئنان من كون موسكو ستواصل جني ملايين الدولارات من خلال العقود الممنوحة من قبل العراق في ظل برنامج الأمم المتحدة " النفط مقابل الغذاء". وكان الهدف الثالث هو ضمان الرفع الجزئي أو الكلي للعقوبات حتى تتمكن الشركات الروسية من بدء العمل في العراق. وفي الوقت نفسه، كان الخطر الذي واجهه بوتين هو كون الولايات المتحدة بالاشتراك مع بريطانيا كانتا قد قامتا بقصف العراق بقوة في ديسمبر سنة 1998 حيث توالى القصف بعد ذلك لمواقع الدفاع الجوي العراقية بالتدخل من قبل الدوريات الأمريكية من خلال "حظر الطيران" في مناطق معينة في العراق مما عمل مجددا على بدء هجوم كبير ضد العراق الذي من شأنه- مثل هجوم ديسمبر 1998- أن يجعل روسيا عاجزة باعتبارها واحدة من أصدقاء العراق السابقين تحت الهجوم الأمريكي. حتى قبل الهجوم الأمريكي في شباط 2003 كانت سياسة روسيا تجاه العراق غير واضحة. في البداية أيدت روسيا وبعد ذلك امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن الدولي في سنة 1999 بشأن إنشاء نظام تفتيش لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش، الذي كان أضعف إصدارات لجنة الأمم المتحدة الخاصة. رغم ضعف لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش، عارض الرئيس العراقي صدام حسين هذا الاتفاق بشدة وأعرب عن استيائه من روسيا في تأييد ذلك. علاوة على ذلك، فإن إدارة بوش- الذي تولى منصبه في كانون ثاني 2001- اتخذت موقفا أكثر تشددا وصرامة تجاه العراق بما في ذلك التفجير الكبير في مواقع الدفاع الجوية العراقية في شباط 2001، عندها كان لا يملك صدام خيارا سوى التقرب من موسكو حيث قامت الولايات المتحدة أولا بفرض

"العقوبات الذكية" ومن ثم بدأت بالتحضير للحرب. حاول صدام الضغط على يلستن من خلال التحديد بإلغاء العقود الموقعة مع شركات النفط الروسية لوك أويل وزاربزنيفت وماشينومبورت إلا أنها بدأت في تطوير حقول النفط العراقية رغم العقوبات، لكنه سرعان ما تراجع عن تهديداته آملا بالمعارضة الروسية القوية لخطط الولايات المتحدة بشأن تشديد العقوبات (Freedman,2002).

بعد أحداث 11 سبتمر، أقترب بوتين أكثر من الولايات المتحدة حيث انعكست هذه السياسة في استعداد موسكو الجديد للتعاون مع الولايات المتحدة بشأن البنود المتنازع عليها في برنامج "النفط مقابل الغذاء". مع ذلك، ولأن الولايات المتحدة أوشكت على بدء الحرب في سنة 2002، فقد واجهه بوتين معضلة كبيرة وهي كيف سيحافظ على علاقات جيدة مع الولايا ت المتحدة وفي نفس الوقت يحمي المصالح الروسية التجارية واسعة النطاق في العراق والأمل في عقود مستقبلية هناك. مع ذلك، حين تعمقت الأزمة، رأي بوتين بعض المنافع تتدفق إلى روسيا حيث ارتفعت أسعار النفط- الذي تعتمد عليه روسيا في أكثر من ثلث الإيرادات الضريبية- من 25 دولارا للبرميل إلى معدل 38 دولارا للبرميل مما قدم لروسيا كسبا اقتصاديا غير متوقع. في ظل تلك الظروف، تبنى القائد الروسي إستراتيجية مزدوجة، أولا، سعى إلى منع الحرب من خلال دعوة إضفاء الشرعية على أي قرار بشأن الحرب من خلال مجلس الأمن الدولي، وثانيا، سعى إلى إطالة عمر الأزمة إلى أكبر وقت ممكن ليتمكن من زيادة تدفق دخل إضافي إلى الاقتصاد الروسي وهذا بدره سوف يحافظ على معدلات ارتفاع النمو الروسي وسوف يمكن موسكو من دفع بعض ديونها الدولية(وبالتالي تعزيز مناخ الاستثمار الدولي خاصتها)، وسوف يؤمن قدرة إنفاق إضافية ليس فقط لدخول بوتين في انتخابات الدوما في ديسمبر 2003 بل أيضا لدخول الانتخابات الرئاسية في ربيع 2004.

في نفس الوقت سعت موسكو للحفاظ على تواصل مع الولايات المتحدة وكذلك مع كل من حكم صدام حسين (تم إرسال بريماكوف إلى بغداد) و- بتحفظ- مع المعارضة

العراقية وبذلك لا يكون مهما من سيتولى الحكم في العراق حيث تستمر روسـيا فـي الحصول على النفط العراقي. مع ذلك، لم يكن صدام حسين سعيدا بسياسة موسكو حيث قام في ديسمبر 2002 بإلغاء عقد قيم لشركة لوأويل بشأن تطوير حقل غـرب القرنـة النفطي وذلك على الرغم من إبقاءه على عقود شركتي ماتشينوإمبورت وزوربازنفـت (Tavernise, 2002). مع ذلك، ومن خلال تعويم احتمالية تصل إلى 40 مليار دولار أمريكي في الصفقات التجارية الجديدة، سعى إلى حث بتوتين على تقديم دعم أكبر لـه. من المثير للاستغراب أنه مع اقتراب الحرب لم تتأثر العلاقات الروسية الأمريكية بشكل مباشر. كان جزء من ذلك يرجع إلى حقيقة أن القوى التي تتزعم معارضـة الهجـوم الأمريكي البريطاني على العراق كانت فرنسا وألمانيا مما وفـر غطـاءا دبلوماسـيا لموسكو وكان في جزء منه يرجع إلى حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تأمـل بالتأييـد الروسي أو على الأقل البقاء في الحياد أثناء الحرب ملمحة إلى أنها في المقابل سـوف تحترم المصالح الاقتصادية الروسية في العراق. مع ذلك، فور إعلان بوتين وقوفه إلى جانب موقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك بدأت العلاقات الروسية الأمريكية بالتدهور. آل الوضع إلى الأسوأ عندما بدأت الحرب في أواخر شباط. في حين كان بوتين غيـر مجبر على التصويت للقرار الداعي إلى تأييد قرار مجلس الأمن بـشأن الحـرب لأن الولايات المتحدة قررت عدم السعي وراء مثل هذا القرار من الأمم المتحدة، مع ذلـك، هو تحدث علانية بشكل حاد ضد الهجوم الإنلجو-أمريكي ووصفه بأنه أخطر أزمة منذ نهاية الحرب الباردة وأكد بأن ذلك " انتهاك مباشر للقانون الدولي، ومن أن الأخطـاء السياسية الكبيرة قد تؤدي إلى تقويض نظام الأمن الدولي". تأزمت العلاقات الروسـية الأمريكية بشكل متزايد عندما أفادت التقارير بأن روسيا باعت بشكل سـري معـدات عسكرية للعراق حيث كانت تحتوي على نظارات للرؤية الليلية وصـواريخ مـضادة للدبابات وأجهزة للتداخل مع أنظمة الولايات المتحدة لتحديد المواقـع GPS (Slevin, 2003). بالإضافة إلى ذلك، اتهم السفير الروسي في العراق القوات الأمريكية بضرب الموكب الروسي المتواجد في بغداد، كما احتج الكرملين على القوات الأمريكيـة التـي

أطلقت طائرة تجسس فوق جورجيا كما اجل الدوما البت بـشأن معاهـدة الحـد مـن الأسلحة. ربما كان يأمل بوتين أيضا بإطالة أمد الأزمة أكثر من ذلك حيث طالب بوقف إطلاق النار خلال الأسبوع الأول من الحرب حيث واجهت القوات الأمريكية مقاومـة غير متوقعة (Kralev, 2003). في السعي إلى تفسير سياسة تصلب بوتين الواضـحة في الحرب، يوجد هنالك عدة تفسيرات محتملة لهذه المـسألة. أولا، بـسبب اقتـراب انتخابات مجلس الدومة وموقف الجمهور الروسي المناوئ للحرب. لـم يكـن يرغـب بوتين بترك القضية محصورة في أيد قوى المعارضة للحزب الشيوعي وخـصوصا أن حزبه (روسيا المتحدة) كان يمر في مشاكل. ثانيا، مع وجود العالم الإسلامي المعارض للحرب، ربما شعر بوتين بأن موقف المناهضة القوية للحرب سـوف يبقـى الـ 20 مليون مسلم في روسيا- الذي معظمهم غير راضين عن سياسته بشأن الشيشان- تحت السيطرة. في الواقع، أكد بوتين " أن روسيا تحتوي على 20 مليون مسلم ولا يسعنا إلا أن نأخذ رأيهم في الاعتبار، وأنا تماما أشاركهم القلق" (La Franiere, 2003).

أخيرا، مع المعارضة الألمانية الفرنسية القوية للحرب، ربما رأى بوتين أن إنشاء كتلة فرنسة-المانية-روسية قد تكون بمثابة زعزة للتفرد الأمريكـي، كمـا أن موقـف روسيا المعارض للحرب سوف يقوي توقعات يوفغيني بريماكوف- أحد أسلاف بـوتين في منصب رئيس الوزراء- بما يسمى عالم متعدد الأقطاب. من المحتمـل أن يكـون بوتين قد تلقى نصيحة سيئة جدا من مستشاريه العسكريين الذين- ربما وقعـوا تحـت تأثير المشكلات الخطيرة لروسيا في الشيشان- ظنوا الحرب قد تستمر لوقت أطول مما كان، حيث عمل ذلك على فتح عدد من الخيارات الدبلوماسية لموسكو التي-مع ذلك- لم تتحقق. فور حصول النهاية السريعة للحرب، كان يتوجب على بوتين إعادة التفكير في موقفه. ومع السيطرة الأمريكية على حقول النفط العراقية، والدعوة إلـى وضـع حـد لبرنامج العقوبات وإلى عدم المطالبة ببعض الديون المترتبة على العراق، كانت موسكو تخسر ملايين الدولارات.

في ظل تلك الظروف، كان موقف بوتين صعب في البداية حيث أشار إلى أنـه لا ينبغي رفع عقوبات الأمم المتحدة حتى يكون واضحا تماما أن تهديـد أسـلحة الـدمار الشامل قد انتهي. وسواء لاحظ بوتين المفارقة في موقفه غيـر الواضـح نظـرا لأن موسكو ظلت قرابة عقد من الزمان تطالب برفع العقوبات. كمـا دعـا بـوتين أيـضا للمواصلة في الحفاظ على دور رئيسي للأمم المتحدة في العراق. مع ذلك، لاحقا بعـد الصفقات الإضافية مع الولايات المتحدة وافقت روسيا بشأن الرعاية الأمريكيـة مـن خلال الأمم المتحدة المستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 1483.

في حين أن ترك السيطرة الكاملة للولايات المتحدة في العراق يعتبر تنازلا كبيرة من روسيا للولايات المتحدة وقرار رفع العقوبات المفروضة على العراق (باستثناء بيع المعدات العسكرية) لم يترك إلا القليل لحفظ ماء وجه روسيا. بهذا، عمل ذلـك علـى تقديم دورا للأمم المتحدة على شكل ممثل خاص (مع عدم وضوح سلطاته) مع ملاحظة أن هدف القرار كان لغاية أن يقرر العراقيون بشكل مستقل مصيرهم الخـاص وإدارة مصادرهم الطبيعية الخاصة (وبالتالي يحملون الأمل لشركات النفط الروسية بالحصول على عقود مربحة).

كما استفادت روسيا أيضا من تمديد القرار لمدة ستة أشهر بشأن برنـامج الـنفط مقابل الغذاء مما أعطى موسكو أملا من أنها ستكون قادرة على استلام المبالغ النقديـة المترتبة على عدد من الاتفاقية الموقعة في إطار البرنامج بما في ذلـك 700 مليـون دولار لشركة ماتشينوإمبورت.

باختصار، عند تقييم السياسة الروسية تجاه العراق في عهد بـوتين، يتـضح أن المصالح الاقتصادية الروسية- وعلى وجه التحديد دور شركات النفط الروسـية فـي تطوير حقول النفط العراقية- كان لها الاعتبار الرئيسي في هذه المسألة. ثانيـا، مـع اقتراب انتخابات مجلس الدوما الروسي ا، كان يهدف موقف بوتين بوضوح إلى تفادي معارضة الشيوعيين ومساعدة حزب " روسيا المتحدة" خاصته الذي كان له موقفا قويـا في مناهضة الحرب.

أخيرا، في حين أن بوتين اتخذ موقع المعارض للولايات المتحـدة، إلا أنـه بعـد الحرب كانت المصالحة التي تؤكد حقيقة أن بوتين رأى أن تطوير الاقتصاد الروسـي المستقبلي مرهون بالعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة (IRNA,2001).

رابعا: آفاق التعاون في المجال العسكري:

يعتبر التعاون العسكري هو أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو حتـى الآن لا يرقي لمستوى التطور الحادث في المجالات التقنيـة والاقتـصادية والثقافيـة والسياسية أيضا.

وعلى الجانب الروسي تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو إيديولوجية، ولكن نظرا لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومي. ففي إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية في النهوض بالاقتصاد الروسي تم التركيز على التوسع في مبيعات الأسلحة ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسي، ولكن بفتح أسواق جديدة. الأمر الذي أدى إلى تضاعف مبيعات الأسلحة الروسية من 3.68 مليار دولار عام 2000 إلى 8.5 مليار دولار عام 208، وتحتل تقنيات الطيران الجزء الأكبر من هذه الصادرات. كما حصلت روسيا في عام 2007 على 10.4 مليار دولار من عقود تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية لتحتل بذلك المرتبة عالميا بعد الولايات المتحدة التي وقعت عقودا بقيمة 8.24 مليار دولار وفقاً لما جاء في تقرير أعد للكونجرس الأمريكي.

في هذا الإطار، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصـة سـوقاً هامـة للأسـلحة الروسية.فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر للأسلحة إلـى الـشرق الأوسط (27.3% من إجمالي صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من 1984-1989 إلا أن مبيعات السلاح الروسية للمنطقة انخفضت لتمثل 10% فقط خلال الفترة 1989-1993 وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها مـصدرا رئيـسيا للـسلاح للـدول العربية، وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقـة.

ودعم التعاون العسكري معهم ولاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ومحاولـة فـتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي تعتبر سوقاً تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية.

فعلى سبيل المثال، عقدت الجزائر صفقة سلاح مع روسيا في مارس 2006 بقيمة 4.7 مليار دولار وتضمنت أمداد الجزائر ب 36 مقاتلة حربية من طراز " ميج-29" و28 مقاتلة من طراز "سو-30" وكذلك 14 طائرة تدريب قتالي من طراز " ياك – 130" إلى جانب منظومات دفاع جوي من طراز "س-300" ومضادات دبابات "ميتيس" و"كورنيت" و300 دبابة من طراز"ت-90" وقد علم أن الجزائر عدلت عن صفقة "ميج-29" لمشاكل فنية بها، إلا أن هذا لم يؤثر على المسار العام للتعاون العسكري بين روسيا والجزائر فروسيا تقوم بتحديث ما تملكه الجزائر من دبابات ومدافع ذاتية الحركة وزوارق صاروخية سوفيتية الصنع، وأيضا قاذفات القنابل "سو-24" وراجمات الصواريخ "سميرتش". كما تشارك روسيا في تحديث سفينتين صاروخيتين صغيرتين تابعتين للقوات البحرية الجزائرية في عام 2009 ويتضمن ذلك تبديل 60% من أجهزة السفينتين بما في ذلك منظومة الأسلحة.

ومثال ذلك أيضا، صفقة إمداد سورية ب 36 وحدة من نظام "بانتسير-س1" الذي يُعد في إطار أحداث أنظمة الدفاع الجوي الروسية. هذا إلى جانب التعاون العسكري بين البلدان في إطار اتخاذ روسيا ميناء طرطوس السوري نقطة توقف رئيسية في البحر الأبيض المتوسط.

كذلك، وقعت ليبيا في عام 2008 عقودا تقدر قيمتها بـ 2 مليار دولار مع روسيا لتوريد أسلحة غيار لأسلحة سوفيتية الصنع في ليبيا تمثل 90% من أسـلحة ومعـدات القوات المسلحة الليبية. أيضا عقدت روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية عـام 2008 اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني.

وفي أكتوبر2002 تم توقيع اتفاقية بين روسيا والأردن لتوريد مسدسات وبنادق قنص كاتمة للصوت روسية الصنع إلى الأردن. وفي أغسطس 2005 وقع البلدان

اتفاقية توريد طائرتي نقل عسكري روسية من طراز "ايل-76-م ف " إلى الأردن، وفي مارس 2006 تم التوقيع على اتفاقية إنشاء المؤسسة الروسية- الأردنية المشتركة الخاصة بصنع المروحيات غتاة 6 من طراز "كا – 226 " وفي فبراير 2007 تم توقيع اتفاقية الاقتراض المتواصل الخاصة بشراء الأردن للأسلحة الروسية، وذلك أثناء زيارة الرئيس بوتين إلى الأردن. وفي إطار المرحلة الأولى لتنفيذ هذه الاتفاقية يتم توريد طائرات النقل العسكري الروسية إلى الأردن بمبلغ قدره 350 مليون دولار. كما عقدت بين شركتي " روس اوبورون بروم" الروسية ومؤسسة " كينج عبد ا الثاني" الأردنية اتفاقية لبيع المروحيات "كا-226" وقد قامت المؤسسة الروسية – الأردنية المشتركة بصنع قاذف قنابل متعد الأعيرة يعتبر الأول يعتبر الأول من نوعه في العالم من طراز "ر ب ج -32".

ولكن رغم النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً، ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة للدول العربية في هذا المجال يظل التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية بعامة بما فيها حلفاؤها التقليديون في المنطقة وفي مقدمتهم مصر محدوداً للغاية نظراً لاتجاه أغلبية الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية كمصدر أساسي للأسلحة (الشيخ، 2010).

خامساً: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربي الروسي:

تُعد روسيا من أقدم القوى الكبرى التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربي، وقد اتسمت هذه العلاقات بالود والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ففي عام 1748 عينت روسيا قنصلاً في الإسكندرية ممثلاً لها في مصر / وفي مارس1919 بعث لينين قائد الثورة البلشفية إلى الزعيم المصري سعد زغلول قائد ثورة 1919 عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية وعرض مساعداته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية، وفي عام 1924 افتتح الاتحاد السوفيتي قنصلية له في جدة بالمملكة العربية السعودية وكان الاتحاد السوفيتي أولى الدول التي تعترف بالمملكة

العربية السعودية وذلك في 16 فبراير عام 1926، ليقيم علاقات دبلوماسية معها في عام 1930، وهناك إشارة انه وفي عام 1928 تم توقيع أول معاهدة للصداقة والتعاون بين روسيا واليمن (الشيخ، 2010).

وقد كان للاتحاد السوفيتي مواقف لا تنسى، وبخاصة مع مصر فعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، أعلن الاتحاد السوفيتي أنه "إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفييت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال" وهدد الرئيس السوفيتي خروشوف بقصف عواصم الدول المعتدية بالسلاح النووي أن لم يتوقف العدوان، وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر وفي وقت الحصار الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها واقتراب فراغ مخازن الغلال في مصر، حيث أمر خروشوف البواخر المحملة بالقمح المستورد والمتجهة إلى الاتحاد السوفيتي أن تحول مسارها،وتحط بحمولتها في الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتي دوراً تنموياً فاعلاً في العديد من الدول العربية، من خلال تعاونه التقني ودعمه الفني لدول المنطقة الذي تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة منها: محطة كهرباء الفرات في سورية، ومحطة كهرباء يوسفية، وتجهيز حقول النفط الجنوبية في العراق، ومجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر / وعدد من المنشآت المائية في الغرب وتونس كما تضمن إنشاء 97 مشروعاً تنموياً وصناعياً في مصر، مثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصري من أبرزها السد العالي، ومجمع الحديد والصلب، ومجمع الالومنيوم، وترسانة الإسكندرية، والكثير من مشروعات الري، وأنفاق مجمع أسوان للفحم....

يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية في المجال العسكري ولا سيما مصر وسوريا والجزائر واليمن ثم العراق في فترة لاحقة، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح جيوشها وتطويرها وتحديث منظمتها الدفاعية، وقد خاضت

مصر حرب السادس من أكتوبر عام 1973 اعتمادا على التكنولوجيا والأسلحة الروسية والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين والعرب الذي تميز بالكفاءة والجدية.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين

كان من أحد الخصائص البارزة في رئاسة بوتين هي قدرته على جلب لاعبين شبه مستقلين في السياسة الروسية المحلية والخارجية تحت رقابة مركزية مشددة. لهذا، تمكن بوتين من القضاء على النفوذ السياسي لحكومة الأقلية المتمثلة ببوريس بيريزوفسكي وفلاديمير كوسزنسكي وحرمانهم من وسائل الإعلام خاصتهم. كما أنه استبدل يفغيني أداموف- رئيس وزارة الطاقة الذرية الذي كان من عادته عقد صفقات نووية مع إيران لم تتم الموافقة عليها من الكرملين- بالكسندر رومانفستيف. كما تم استبدال – رام فاخيريف -رئيس شركة جازبروم محتكرة الغاز القوية ذات النفوذ الواسع في تركيا وآسيا الوسطى بالسيد آلكسي ميلير، في حين تم استبدال وزير الدفاع – أيجو سيرجيف- بسكرتير مجلس الأمن القومي سيرجي إيفانوف. كما عمل بوتين على تغيير وزراء الداخلية وإعداد مفوضين للإشراف على المناطق الـ 89 الروسية وعزز من وكالات مبيعات الأسلحة الروسية في روسوبورونوإكسبور في محاولة لكسب مزيد من السيطرة على المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي. كما قام بوتين بالتركيز كثيرا على تحسين الاقتصاد الروسي ليس فقط من خلال بيع الأسلحة والنفط والغاز الطبيعي (حظيت روسيا بارتفاع في أسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات الثلاث الأولى من رئاسته) ولكن أيضا من خلال توسيع العلاقات التجارية الروسية في الخارج حيث كانت تلعب المصالح التجارية دورا مهما متزايدا في سياسة بوتين الخارجية. من العوامل التي جعلت مهمة بوتين أسهل، الدعم الذي تلقاه من الدوما وخصوصا من حزب " الوحدة" خاصته (وهو الآن حزب روسيا المتحدة الموسع) والذي كان مناقض تماما لعلاقات يلستن العدائية التي كانت له مع الدوما من سنة 1993 حتى استقالته من الرئاسة في ديسمبر سنة 1999 (Freedman, 2002).

عموما، كانت تهدف سياسة بوتين الخارجية إلى تعزيز الاقتصاد الروسي على أمل أن تستعيد روسيا مكانتها كقوة عظمى في وقت غير بعيد. في غضون ذلك، كان يسعى لخلق طوق من الاستقرار على الحدود الروسية بحيث يمكن المضي قدما في التنمية الاقتصادية في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك في نفس الوقت، كانت الأصوات اليقظة في مجلس الدوما والأجهزة الأمنية غير سعيدة في ظهور موسكو وهي تلعب " دورا ثانويا" تجاه الولايات المتحدة. حيث كان يؤكد بوتين من وقت إلى آخر على سياسة روسيا المستقلة (العريدي، 2009).

لكن أحداث (11/ سبتمير/2001م) في الولايات المتحدة وما تلاها من تحول في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية واعتبار"الإرهاب " بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، أدت إلى حدوث تحول في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو- أطلنطي فقد سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، أملا في الحصول على دعم امريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغاني المناوئ (نظام طالبان) والحصول على دعم اقتصادي أمريكي وفي هذا الصدد كتب ايجور ايفانوف وزير خارجية روسيا، مشيرا إلى أن أحداث سبتمبر سنة 2001 جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في اتجاه "الاندماج في الفضاء الغربي" كما تحدث بوتين، مشيرا إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية (سليم، 2007).

وفي إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في أكتوبر سنة 2001، بل وسهلت للولايات المتحدة –ولأول مرة- الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى، كما حدث في حالة أوزيكستان، يسهل منها غزو أفغانستان كما دعمت "تحالف الشمال" للتنسيق مع الغزو الأمريكي كذلك اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة في 23 مايو سنة 2003، التعاون في مجال الدفاع الصاروخي وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسين سنة 1993. (Freedman, 2002)

لكن روسيا ما لبثت أن تحولت عن هذا التوجه نحو التوجه البديل في ظل بوتين أيضا ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر سنة 2001، والتي همشت الدور الروسي وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في مارس سنة 2003، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو كذلك فقد أدي ارتفاع أسعار النفط الى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، وهو ما تمثل في تحول روسيا لأول مرة لأن تكون في المرتبة الأولى بين دول رابطة الدول المستقلة في ترتيب التنمية البشرية،طبقا لإحصاءات تقرير التنمية البشرية السنوي سنة 2006، الجديد هنا هو أن بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو – أطلنطي والأوراسي الجديد في سبيكة سياسية جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية، وتنوع البدائل من ناحية، دون أن يعني ذلك الصدام مع الولايات المتحدة أو أوروبا.

1.4 ملامح القوة التوجه الجديد في السياسة الروسية الخارجية

ويمكن إبراز أهم ملامح القوة التوجه الجديد في السياسة الروسية الخارجية فيما يلي: (سليم، 2007)

1- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية بخلاف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو- أطلنطي. وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة 2005 بقوله أن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية وأضاف أنه " لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا" كما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى (مثل جورجيا وأوكرانيا) وفي خطابه في 26 يوليو سنة 2007، أكد بوتين أن مهمة روسيا هي أن تتصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجيا

المعلوماتية بحلول سنة 2015. وفي هذا الإطار، بدأت روسيا في تحجيم نفوذ المافيا الرأسمالية الروسية الجديدة وتمثل ذلك في محاكمة المليونير خوردوكوفسكي، الذي كان أحد حلفاء الرئيس السابق يلتسين وفي هذا السياق، رفضت روسيا التعليقات الأمريكية على التطور الديمقراطي في روسيا وجاء ذلك بمناسبة إشارة نائب الرئيس الأمريكي تشيني إلى تراجع الديمقراطية في روسيا أثناء زيارته الى ليتوانيا في مايو سنة 2006، فقد رد بوتين بقوله " أن الولايات المتحدة مثل الرفيق الذئب يأكل ولا يسمع لأحد وليس لديه نية للاستماع إلى أحد كيف يختفي كل الكلام المبالغ فيه عن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية حين يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحه الخاصة، حينها يصبح كل شيء ممكنا ولا تعود هناك حدود (سليم، 2007).

2- معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 بدون ترخيص من مجلس الأمن، وفي هذا الميدان نسقت روسيا سياستها مع ما بدا لها أنه معارضة ألمانية –فرنسية للسياسة الأمريكية وبعد اكتمال الغزو طالب بوتين بان تستكمل لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها وهو ما أصرت الولايات المتحدة على رفضه وذلك إصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان (النعماني، 2007).

3- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب، وبتقوية دور القانون الدولي وذلك في مقابلة صحفية له في يناير سنة 2007، وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في فبراير سنة 2007، انتقد " الهيمنة الاحتكارية" الأمريكية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة وأضاف أنه في ظل تلك الظروف، فان أحدا لا يشعر بالأمن، مما يغذي من سباق التسلح. وقدم بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم في مناسبة الانتصار السوفيتي في ستالينجراد على النازية أشار بوتين إلى أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف،

وإنما اتخذت إشكالا جديدة فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر والسعي للهيمنة على العالم مازالت قائمة مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر النازي وفي خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة 2006، أشار إلى أن ميزانية التسلح الأمريكية تفوق ميزانية التسلح الروسية بخمسة وعشرون مثلا، وبالتالي فإنه على روسيا أن تبني حصنها وأشار إلى أن سباق التسلح وصل إلى مستوى تكنولوجي جديد (Azar,2007).

4- عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران وإنما ضد روسيا ذاتها وردا على المشروع الأمريكي أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في 26 أبريل سنة 2007 عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة 1999 (وكان يلتسين قد فعل ذلك بالنسبة لاتفاقية 1990 وتراجع عنه) حتى تقوم دول حلف الأطلنطي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيرا إلى أن روسيا تفعل ذلك من طرف واحد كما أن الدول الجديدة في حلف الأطلنطي لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومي الروسي وفي 13 يوليو سنة 2007، وقع بوتين قانونا ينص على أن ظروفا استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية. ومن الجدير بالذكر أن دول حلف الأطلنطي لم تصدق على الاتفاقية، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها الموجودة في ابخازيا (جورجيا) والدنيستر (مولدوفيا) للتصديق على المعاهدة وفي الوقت الراهن تعد الدرع الصاروخية الأمريكية، واتفاقية القوات التقليدية في أوروبا أهم معضلتين في علاقات روسيا بحلف الأطلنطي وفي تطور مفاجئ اقترح بوتين في 7 يونيو سنة 2007 على الولايات المتحدة المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود في جابالا في أذربيجان منذ العهد السوفيتي، مما يعني أن الولايات المتحدة لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ اعتراضية في بولندا مع فتح الباب أمام مشاركة دول أوروبية أخرى في المشروع والهدف من الاقتراح هو اختبار النوايا الأمريكية، فإذا

كان الهدف الأمريكي هو رصد واعتراض الصواريخ الإيرانية فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من أذربيجان. أما إذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة فإن الولايات المتحدة سترفض الاقتراح. وقد رد بوش على الاقتراح الروسي بما يشبه الرفض، حينما قال أن الاقتراح "واقعي ومبتكر واستراتيجي، ولكن بولندا وجمهورية التشيك هما جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية" (سليم، 2007).

5- في يوليو سنة 2007، دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصي شمالي المحيط المتجمد الشمالي ففي هذا الشهر، أرسلت الولايات المتحدة بعثة علمية إلى ذلك المنطقة لبحث ما سمته الفوهات المائية الحرارية" في المنطقة وقد شككت روسيا في هذا الهدف وأرسلت بعثة أكبر إلى المنطقة بدعوي تعيين حدود الجرف القاري الروسي واثبات أنه يتصل بالأراضي الروسية. وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في أماكن متعددة من المنطقة لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدي إلى احتجاج أمريكي. وإذا تبين وجود حقول نفط وغاز طبيعي في تلك المنطقة فإنه من المؤكد أن يؤدي إلى تصعيد في التوتر بين روسيا والولايات المتحدة (Azar,2007).

6- سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزيكستان وقيرغيزستان وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزيكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة (سليم، 2007).

7- سعت روسيا إلى بناء مشاركة إستراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى أعطاء المنظمة بعدا عسكريا ففي أغسطس سنة 2007، أعلن الجنرال بالويفسكي رئيس الأركان الروسي ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين

الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين (سليم،2007).

8- سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي، إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات وتمثل ذلك في زيادة بوتين للشرق الأوسط في فبراير سنة 2007، زار خلالها السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن من خلالها أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءا " ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع للشرق الأوسط في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة (النعماني، 2007).

2.4 أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية:

تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ السياسة الخارجية للرئيس بوتين لعل أولى تلك المعضلات هي المعضلة السكانية والاقتصادية وقد أشار بوتين في خطابه في مايو سنة 2006. أمام البرلمان إلى أن أكبر مشكلة تواجه البلاد هي مشكلة تراجع عدد السكان مشيرا إلى أن عدد السكان البالغ 143 مليون نسمة يتراجع بمعدل 700 ألف نسمة سنوياً وهذا التراجع هو مؤشر عام على نوعية الحياة في روسيا ومدى قدرتها على دعم سياسة خارجية نشطيه ويتضح ذلك إذا تذكرنا انه – حسب إحصاءات سنة 2004- بلغ الناتج القومي الروسي 1.4% من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وهو الأمر الذي لا يدعم اقتصاديا دوراً روسيا خارجيا نشيطا أما المعضلة الثانية: فهي المعضلة الأطلنطية، وبالتحديد توسع حلف الأطلنطي شرقا في مناطق النفوذ الروسية التقليدية.فقد ضم الحلف دول بحر البلطيق الثلاث التي كانت جزاء من الاتحاد السوفيتي، ويسعى لضم أوكرانيا، كما أنه يلعب أدوارا عسكرية في المحيط الخارجي لروسيا، خاصة في أفغانستان (الوجود العسكري)، وبعض دول آسيا الوسطى (مشروع المشاركة من اجل السلام) وفي بعض دول القوقاز فيما يشبه إعادة تطبيق لإستراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة (سليم، 2007).

ولكن من ناحية أخرى فان لروسيا والرئيس بوتين عدة عناصر قوة، أهمها التحسن الواضح في الاقتصاد الروسي نتيجة ارتفاع أسعار النفط ويوضح تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 أن روسيا قد أصبحت أعلى دول الكومنولث في التنمية البشرية كذلك، فالتوجه الأورو – أطلنطي للرئيس بوتين يحظي بدعم الرأي العام الروسي إلى حد بعيد وفي استطلاع للرأي العام الروسي عبر 52% من الروس عن رغبتهم في عودة بوتين إلى رئاسة الدولة سنة 2012 أي بعد انتهاء رئاسته الحالية وتولى آخر الرئاسة لفترة رئاسية واحدة. وسيكون الاختبار الحقيقي للقوة الروسية خلال العامين القادمين مرتبطا بموضوعي استقلال كوسوفو والدرع الصاروخية الأمريكية فهذان الموضوعان يمسان بشكل مباشر المصالح القومية الروسية ذلك أن صربيا هي أقوى حليف تاريخي لروسيا في البلقان بحكم التراث السلافي – الأرثوذكس المشترك (روسيا القيصرية دخلت الحرب العالمية الأولى من اجل صربيا) واستقلال كوسوفو عنها إنما يعني ضربة كبرى ليس للفكرة اليوجوسلافية (التي دمرت بالفعل) ولكن للفكرة الصربية ذاتها فإذا صمدت روسيا أمام الضغوط الأوروبية – الأمريكية من اجل استقلال كوسوفو فان ذلك سيعني عهدا جديدا في السياسة الخارجية الروسية وان لم تصمد فان ذلك سيكون بمثابة بداية عهد طويل من الركود في الدور الخارجي الروسي كذلك فان رد فعل رويا تجاه مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية سيحدد – إلى حد كبير – مستقل الدور الروسي في السياسة الدولية (سليم، 2007).

3.4 العلاقات الروسية - العربية خلال فترة بوتين

تحاول روسيا أن تتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي وتختلف في ذلك مع دول كبرى أخرى ترفض مفهوم العالم العربي أو الوطن العربي وتسعى الى إذابته في كيان أكبر يراوح ما بين «الشرق الأوسط الكبير» أو «دول حوض المتوسط»، وغيرها من الطروحات والمشاريع للمنطقة استكمالاً لمحو هوية هذه المنطقة، وربطها بمنظومة الدول الغربية تحت عناوين مختلفة. ولعلّ أبرز ميزات السياسة الروسية في المنطقة هو

تأكيدها المستمر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولها، وهي أظهرت تحفظاتها على مشروع تشجيع الديمقراطيات وفرضها من الخارج وأيدت فكرة الإصلاح من داخل دول المنطقة وليس فرض هذا الإصلاح فرضاً، واستخدامه ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية.

ويمكن رصد حركة العلاقات الروسية العربية وحصرها في الاتجاهات الآتية: شراكة اقتصادية وتقنية تجارية - تعاون في مجال الطاقة - جذب الرساميل العربية الى روسيا - مضاعفة الصادرات الروسية الى الدول العربية - التعاون التقني وتفعيل دور روسيا التنموي في دول المنطقة - زيادة صادرات السلاح وكسر احتكار دول الغرب له. ويمكن ملاحظة أن روسيا تحاول دائماً بناء مواقف متوازنة وعادلة من المشاكل الخلافية بين الدول العربية من ناحية وبينها وإسرائيل وفي ما خص القضية الفلسطينية من ناحية أخرى (علو، 2007).

لا يقوم التعاون الإستراتيجي بين طرفين على وحدة المصالح الموضوعية فحسب، وإنما أيضا على توافر قدر مناسب من الثقة في ما بينهما. وأن أحد أهم عوائق بناء شراكة بعيدة المدى بين روسيا والعالم العربي يكمن في عدم توافر تفاهم حقيقي وثقة حقيقية، في تعاملهما مع بعضهما وهذا ناجم عن إهمال حجم الانطباعات السلبية المتراكمة عبر التاريخ بسبب نقص المعلومات المتوافرة لدى كل طرف عن الأخر بصورة أسياسية، ففي تسعينات القرن المنصرم قل الاهتمام بالبلدان العربية في شكل حاد وذلك ما أدي إلى توقف الكثير من المتخصصين ذوي التأهيل العالي والخبرة المتميزة في هذا المجال عن القيام بعملهم وتحولت مدرسة الاستشراق الروسية السوفاتية البارزة إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية الداخلية في وقت كانت فيه التحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية –الدينية في البلدان العربية تزداد تعقيدا وحدة فضلا عن وجود قوى روسية متنفذه غير مهتمة بقيام شراكة إستراتيجية بين روسيا والعالم العربي وتعمل على منع قيامها عبر تقديم صورة مشوهة ومزيفة للعالم العربي في وسائل الإعلام الروسية. عدا أن وضع الإعلام في العالم العربي بالكاد يختلف عما عليه

الحال في روسيا، لا بالنسبة إلى أفراد المجتمع فقط بل والى النخب السياسية والثقافية كذلك (بوبوف، 2008).

لقد شهدت العلاقات السوفيتية – العربية تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك العلاقات السياسية والدبلوماسية، والتعاون العسكري، والزيارات المتبادلة والمكثفة للشخصيات الحكومية والاجتماعية والوفود العلمية وفي مجال التبادل الثقافي.

كما أن العالم العربي يكن مشاعر الامتنان تجاه الاتحاد السوفياتي بسبب تأييده للحقوق المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني، فالقضية الفلسطينية هي ورقة عباد الشمس التي يقوم بموجبها العالم العربي مواقف الحكومات وآراء السياسيين في العالم كله.

وساهم الاتحاد السوفياتي في إقامة وتنمية كثير من قطاعات الاقتصاد، مثل الطاقة والتعدين وصناعة النفط والغاز وغيرها، في كثير من الدول العربية حيث تم انجاز 94 مشروعا ضخما في مصر و84 في العراق و69 في الجزائر وعشرات المشاريع في سوريا واليمن وغيرها، من الدول العربية وبصورة إجمالية تم تشييد نحو 350 مصنعا ومعملا وتأهيل أكثر من 150 ألفا من المتخصصين تأهيلا عالياً وبلغت نسبة استثمارات الاتحاد السوفياتي زهاء 25 في المئة من مجموع استثماراته الخارجية (زافاديسكي، 2008).

لا مفر من الشراكة الروسية – العربية باعتبارهما اللاعبين الأساسيين في سوق الطاقة العالمي، كما أن المصالح المشتركة بين روسيا والعالمي العربي تكمن في ما يلي:

1. زيادة مداخيل الصادرات النفطية بما يؤمن الاستقرار الاجتماعي في روسيا والدول العربية النفطية.
2. السيطرة على أسعارها النفط ريثما يتسنى للاقتصاد العالمي الاستعداد لمرحلة " مـا بعد النفط".

3. تأمين سيطرة إستراتيجية على مصادر الثروات الطبيعية في الأزمات.
4. ابتكار آليات للأمن البيئي.

كذلك لروسيا مصلحة في جذب الأموال العربية للاستثمار في صناعات التكنولوجيا العالمية، حيث بلغت هذه الاستثمارات مئات المليارات من الدولارات خلال السنوات الأخيرة وليس هناك ما يضمن استمرار الاستثمار العربي في الغرب فيما يجرى تجميد أرصدة بعض المستثمرين العرب بدعوى " الحرب على الإرهاب العالمي" ومن جهة أخرى تعد الدول من اهم مستوردي الصناعات الحربية في العالم، وبما أن تجارة السلاح ترتبط بالسياسات الحكومية بعيدة المدى، فان شراكة قوية في هذا المجال ممكنة فقط في الإطار الاستراتيجي لكن المستثمر العربي يواجه صعوبات كثيرة في المساهمة في رأس مال المصارف الروسية، وفي الوقت نفسه يواجه المصدر الروسي صعوبات كبيرة في البلاد العربية. لذا وقبل الحديث عن تبادل الاستثمارات لا بد من تأمين الشروط المناسبة للاستثمار في كل من روسيا والعالم العربي.

لكل دولة عربية مصالحها الوطنية الخاصة التي كثيراً ما تتعارض مع المصالح العامة للعالم العربي ككل لكن وبصرف النظر عن اختلاف المصالح هذا هناك مصالح مشتركة في ما بينها تكمن في ما يأتي: (بوبوف، 2008)

1. إيجاد مكان مرموق في فضاء الاقتصاد العالمي.
2. تطوير التقنية العالية
3. الحفاظ على الاستقلال الديني والسياسي والثقافي
4. التعاون الاستراتيجي مع دول تصبو إلى عالم متعدد الأقطاب بما يكفل الحفاظ على قيم وتقاليده وسيادته العالم العربي.
5. توفير الأمن والاستقرار وتطوير صناعات الدفاع الذاتي.

تهتم الحكومات العربية بتحول روسيا إلى شريك استراتيجي واضح المعالم للعالم العربي ويتعلق الأمر بضرورة بناء شراكة إستراتيجية مع العالم العربي لا يعبر عن موقف مؤقت واني للقيادة السياسية الروسية، حيث أن لهذا الأمر أهمية بالغة في ظل

وجود مجموعات روسية متنفذة تتخذ موقفا سلبيا من تطوير العلاقات مع العالم العربي كذلك على العالم العربي أن يؤكد اهتمامه بتوافر الاستقرار في روسيا فقد برهنت العقود الأخيرة على أن لعدم توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي في روسيا تأثيراً سلبياً على العلاقات الروسية – العربية لذا فان " تدفئة " هذه العالقات سيفسح في المجال لقيام شراكة إستراتيجية حقيقية بين روسيا والعالم العربي يتحدد التعاون الاستراتيجي بين روسيا والعالم العربي، قبل أي شيء آخر باهتمام كلا الطرفين بتأمين مكان راسخ في الفضاء السياسي العالمي وهو أمر غير مضمون حكما في المستقبل نظرا لتتابع الأحداث وتسارعها في عالم اليوم (زافاديسكي، 2008).

4.4 السياسة الخارجية الروسية اتجاه الوطن العربي:

تُقسم الدول العربية بالنسبة لعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي السابق والتـي امتـدت فيما بعد لتشكل علاقات روسيا الاتحادية مع الوطن العربي إلى: (قنديل، 1992)

1- دول ليست لها علاقات بالاتحاد السوفييتي السابق كجيبوتي وبعض دول الخليج. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، سعت السياسة الخارجية الروسية نحو تفعيل هذه العلاقات وتوسيعها مع دول الخليج العربي.
2- دول تعتمد على السلاح السوفييتي والدعم السياسي السوفييتي وهي دولة واحدة (سوريا) التي قامت بسبب حرب الخليج وأثناءها أن تفتح الجسور والمعابر مع الولايات المتحدة والغرب، إلا أنها ما زالت تعتمد اعتمادا كليا على السلاح السوفييتي وبالتالي على توجهات إيجابية للسياسة الخارجية الروسية ناحيتها.
3- دول ذات علاقة طيبة مع الاتحاد السوفييتي وتشمل الجزائر واليمن وليبيا والسودان والعراق.
4- دول ذات علاقات اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفييتي وهي مصر التي تعتمد في تسويق كثير من صادراتها غير التقليدية على السوق السوفيتية وحدها، كما تعتمد على استيراد الإنتاج الصناعي السوفييتي وبعض المواد الخام الإستراتيجية كالفحم

والخشب والورق. واستمرت هذه التوجهات الإيجابية في السياسة الخارجية الروسية اتجاهها.

5- دول ذات علاقة عادية مع الاتحاد السوفييتي السابق كموريتانيا والمغرب وتونس والكويت والسعودية والإمارات... الخ.

إن التغيرات التي شهدتها البنية الهيكلية للاتحاد السوفييتي والتي قادت إلى انهياره تركت انعكاسات على وريثته روسيا في مجال السياسة الخارجية وطبيعة الاهتمامات الإستراتيجية، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي طرأ تغير نوعي على طبيعة وأهداف السياسة الخارجية الروسية، وتغيرت تبعا لذلك العديد من المحددات الحاكمة للسلوك السياسي الخارجي الروسي (فهمي، 2001).

وأولى بوادر التغير في السلوك السياسي الخارجي الروسي تتمثل بالانتقال إلى السعي الحثيث نحو تحقيق أكبر درجة من التوافق مع السياسات الأمريكية، حيث أن ما واجهته روسيا من أزمة اقتصادية واضطراب سياسي كان له دور كبير في خلق هذا التوجه للسياسة الخارجية الروسية مقابل الدعم السياسي والمالي الأمريكي، وذلك على أمل أن تخرج روسيا من أزمتها المستحكمة، وأدت هذه السياسة الروسية التي تتماشى مع كل المواقف والسياسات التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ابتعاد روسيا عن اتخاذ أي مواقف مستقلة، وضعف بل زال أي اعتماد عليها من جانب الأطراف العربية الحليفة معها كسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا من أجل موازنة الضغوط التي تتعرض لها كل من هذه الأطراف سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل (الرشيدي، 1996).

تراجعت أهمية الوطن العربي نسبيا في سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية وذلك مع انشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية، والحصول على التقنية الغربية المتقدمة، والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح

الاقتصادي في روسيا. إلا أن هذا لا يعني أن البلدان العربية فقدت أهميتها بالنسبة لروسيا (الشيخ، 1998).

أدى الإحباط الذي أصاب المحاولات الروسية للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على ضرورة أن تكون المصالح القومية الروسية هي المحرك الأساسي لهذه السياسة بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة والغرب عموما، وحدثت إعادة هيكلة للمصالح الروسية في الوطن العربي بحيث تراجعت الأهداف الإيديولوجية في مواجهة الأهداف الاقتصادية (الشيخ، 1998)، وعلى هذا شكّل الوطن العربي إحدى أهم محاور الانفتاح لتطوير فرص التعاون الاقتصادي مع دولة حيث يمثل هذا المحور مصلحة إستراتيجية حيوية في السياسة الخارجية الروسية لما ينطوي عليه من إمكانية توفير العملات الصعبة ودفع عجلة الاقتصاد الروسي لا سيما في أعقاب التردي المستمر في الأوضاع الاقتصادية داخل روسيا.

حددت روسيا مصالحها في الوطن العربي على النحو التالي: (كتن، 2001)

1. تأمين حدودها الجنوبية ومنع أي صراعات في المنطقة قد يكون لها آثار سلبية على أمنها القومي.
2. جذب المساعدات والاستثمارات العربية لمساعدة روسيا في التغلب على أزمتها الاقتصادية.
3. تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والوطن العربي.
4. تنشيط تجارة السلاح الروسية، حيث يعتبر الوطن العربي سوقا لمثل هذه التجارة.

بدأت السياسة الخارجية الروسية بالتغير منذ عام 2000، حيث أعادة روسيا بالتدريج الحوار والعلاقات الاقتصادية مع العالم العربي والشرق الأوسط وبعد الحرب على العراق عام 2003، بدأ الأمر وكأن روسيا قد ضاع منها شريكها المهم والوحيد في هذه المنطقة. إلا أنه تبين أن الأمر ليس كذلك، فقد تعززت مواقع روسيا في المنطقة أكثر. وفي عام 2006، زار الرئيس بوتين المغرب والجزائر وكان لزيارة الجزائر، على الأخص صدى عالمي قوي، نظرا لأن حصة البلدين تصل إلى ما يقرب من 40%

من مجمل الواردات الأوروبية من الغاز. قررت روسيا والجزائر التعاون في مجال تصريف الغاز الطبيعي في البلدان الأخرى، كما وقعت الشركة الروسية " غاز بروم" اتفاقية مع الشركة الجزائرية "سوناطراك" المنافس الأساسي لها في أوروبا.

من ناحية أخرى، تعززت العلاقات الروسية مع دول الخليج العربية، وبالأخص السعودية، ونضيف الإمارات وقطر والبحرين. والملاحظ أن كلا من قطر والإمارات من الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز والفوائض المالية، في حين أن البحرين تشكل مركزاً مالياً واقتصادياً مهما، حيث تتخذ أكثر من أربعمائة مؤسسة مالية ومصرفية من المنامة مركزاً لها في المنطقة. وتشير ماريانا بيلينكيلنا إلى أن روسيا قد أعلنت صراحة عن رغبتها في القيام بدور الوسيط في الشرق الأوسط عام 2006، مما شكل صدمة للغرب وإسرائيل، خاصة لدى دعوتها قادة حركة حماس لزيارة موسكو (بيلنكايا، 2010).

وقد شهدت الفترة من عام 2007 وحتى عام 2009 استمرارا في هذا الاتجاه، حيث استمر الدور الروسي في سياق أزمة الملف النووي الإيراني، وملف تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. كما ازدادت كثافة التفلاعات الروسية مع دول الخليج العربية، ومع الجزائر، وليبيا، وسوريا، ومصر في المجالات الاقتصادية والنفطية والغازية، وفي المجال بيع الأسلحة، هذا فضلاً عن البحث في إقامة المفاعلات النووية للأغراض السلمية، وذلك وفقا لتوجهات كل من هذه الدول. إلا أن عام 2010 شهد تطورات مهمة تمثلت في زيارة الرئيس الروسي ميدفيديف لسوريا ثم لتركيا، والتصريحات التي أدلى بها في دمشق وأنقرة ترجع أهمية هذه الزيارة إلى أنما جاءت عقب تثبيت الرئيس الأمريكي باراك أوباما العقوبات على دمشق بوصفها تهدد المصالح الأمريكية، وتدعم حزب ا وحماس وإيران. كما أنها جرت بعد عدة أيام من اتهام واشنطن وتل أبيب لسوريا بتهريب صواريخ سكود لحزب ا . هذا فضلا عن تواكبها مع إعلان جورج ميتشيل، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط انطلاق المفاوضات غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو الأمر الذي كان لسوريا تحفظات عليه. كما سبق لقاء

ميدفيدف بالرئيس السوري بشار الأسد بيوم واحد قمة ثلاثية ضمت الرئيسين السوري والتركي وأمير قطر، وهو ما راه بعض المحللين انه يمثل تعزيزا لتحالفات إقليمية قائمة ويجرى العمل على بلورتها وإظهارها خلال المرحلة القادمة فضلا عن ذلك، فقد قامت تركيا بنشر صواريخ مضادة للطائرات على الحدود مع سوريا، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل عملاً عدائياً لقد جاء البيان المشترك الصادر عن المحادثات الروسية – السورية ليقدم دعما ملحوظا للمواقف السورية والتركية، والإيرانية، والقطرية، والحمساوية بصدد العديد من القضايا (أبو عامود، 2010).

ثم جاءت زيارة الرئيس الروسي لتركيا، حيث دعا رئيسا البلدين إلى إشراك كل الأطراف الفلسطينية في عملية السلام بالشرق الأوسط في إشارة واضحة إلى حماس. كما أوضح البلدان إنهما يريدان إعطاء فرصة للأفكار البرازيلية – التركية حول صفقة التبادل النووي مع إيران. وحذر مسئولون روس من دفع إيران إلى الزاوية، كما دعا الرئيس الروسي طهران إلى اعتماد مقاربة بناءه على نحو ما بالنسبة لملفها النووي وأوضح أن الشرق الأوسط يجب أن يكون منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن روسيا سوف تجرى مباحثات مع إسرائيل وإيران في هذا الشأن. وفيما يتعلق بصفقة صورايخ "إس 300" مع إيران، والتي اعترضت عليها إسرائيل والولايات المتحدة، فقد قال وزير الخارجية الروسي في أنقرة أن موسكو لا تحتاج إلى نصائح عبر الأطلنطي حول صفقاتها العسكرية، موضحا أن موسكو لن تسمح باضطرابات أو عدم استقرار في المناطق التي تبيع لها سلاحها. من ناحية أخرى، فقد تم توقيع اتفاقيات لتحديث المعدات العسكرية السورية، هذا فضلا عن بعض صفقات مهمة لشراء أسلحة روسية متطورة. والجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي في زيارته لموسكو – التي سبقت زيارة الرئيس الروسي لدمشق – طالب روسيا بعدم بيع الأسلحة المتطورة لسوريا، باعتبار حصول سوريا على هذه النوعية من السلاح سيؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى في المنطقة، وهو ما يمثل تهديدا للآمن الإسرائيلي، وفقا لرؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي (ماجد، 2010).

من ناحية أخرى، تم خلال زيارة الرئيس الروسي لدمشق وأنقرة التفاوض حول تطوير العديد من المشاريع المهمة كإنشاء المحطات النووية، والتنقيب عن النفط والغاز في سوريا، ومشروع خط الأنابيب مع تركيا، وهو مشروع منافس لمشروع أوروبي آخر وله أهمية إستراتيجية واقتصادية لروسيا (قاسم،2009).

5.4 توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي

تنطلق روسيا في اهتمامها في المنطقة العربية والإسلامية من ثلاثـة مرتكـزات هي: (قاسم، 2009)

1. أن روسيا تريد أن ترفع مستوى العلاقات مع المسلمين بشكل عام لما لذلك من تأثير على المسلمين في المناطق الروسية الجنوبية، حيث أن هناك حركات إسلامية في روسيا الاتحادية تحاول الانفصال، وهي تتسبب في مشكلات كثيرة ومرشحة لاستنزاف طاقات اقتصادية ومالية كبيرة وتعتقد روسيا الاتحادية أن إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية والإسلامية ستخفف من هذه المشكلة وربما تقضي عليها. ولكن على روسيا الاتحادية أن تحرص على التوازن في علاقاتها بحيث تبني علاقات مع الأنظمة وتنحي جانبا العلاقة مع التنظيمات الجهادية التي لها تأثير كبير على حركات الانفصال من الأنظمة (كرستياني، 2007).

2- تتطلّع روسيا إلى الوطن العربي كمصدر مهم للدخل خاصة من ناحية تصدير الأسلحة، حيث تنفق الدول العربية أموالا طائلة على التسليح، وتبقى دول الخليج تحت الحماية الأمريكية بغض النظر عن كميات السلاح الضخمة المشتراة، أي أن على روسيا ألا تفترض أن دول المنطقة العربية قادرة أن تحمي نفسها بنفسها أو بمعزل عن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة (كاطو، 2007).

تأتي روسيا بالمرتبة الثانية كمصدر للنفط بعد السعودية والمصدر الأول للغاز، حيث تشكّل صادراتها (65%) من الصنفين، ومن هنا جاءت أهمية التعاون مع دول الخليج وذلك من أجل تحسين أسعار النفط والغاز، حيث بنت روسيا الاتحادية آمالا

كبيرة على ارتفاع أسعار مواد الطاقة لكي تستمر في برامجها التنموية، وترى أن بقاء الأسعار مرتفعة يتطلب تعاون دول الخليج، وبالتحديد السعودية وقطر (التركي، 2006).

3- رغبة روسيا في الاتحادية في ممارسة دور بارز في حل الصراع العربي الإسرائيلي لأنها تبرز كقوة كبيرة على الساحة الدولية، وقد وجدت روسيا الاتحادية أن دورها على الساحة الدولية قد تقلّص إلى حد كبير، وأن الدول الغربية تعمل على حصارها داخل حدودها وإضعافها اقتصاديا والتضييق عليها من خلال ضم جمهوريات الإتحاد السوفييتي المنهار إلى الإتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، ونشر الدرع الصاروخية الأمريكية وهي الدولة النووية العظمى، صغيرة على المستوى العالمي، ولا تستطيع منافسة أحد حتى على مستوى مصالحها الحدودية المباشرة (عبد الحميد، 2009).

وعلى الرغم من التقدم في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين تجاه الوطن العربي إلا أن هناك أيضا قيودا تؤثر على تطورها في المنطقة، فبالرغم من أن روسيا تشارك الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسيا في رعاية السلام، إلا أن كل ما تقدمه للسلطة الوطنية الفلسطينية من مساعدات لا تزيد عن 1% من إجمالي ما تتلقاه من الخارج، كذلك فإن روسيا وإن استطاعت أن تبني علاقات إيجابية مع الدول العربية خصوصا في منطقة الخليج العربي، إلا أن سياستها المتشددة مع مسلميها، خاصة في الشيشان، أثر على علاقاتها مع الدول العربية بالإضافة على علاقاتها مع كل من إسرائيل والدول العربية، إلا أن علاقات موسكو بإسرائيل تواجه مشكلات وتحديات من أبرزها اعتراض إسرائيل على أن تلعب موسكو دورا أكبر في الوساطة بينها وبين الفلسطينيين، وصفقات السلاح التي تعقدها موسكو مع سوريا (محمود، 2008).

السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي

تعددت الآراء التي قدمها المحللون السياسيون حول دوافع التحركات الروسية الأخيرة في الشرق الأوسط، فيشير احد الباحثين إلى إنها ترمي إلى استعادة النفوذ

السوفيتي السابق، انطلاقا من أهمية المنطقة الاقتصادية، والنفطية، والسياسية، والإستراتيجية. وقد وطدت روسيا علاقتها مع إيران وساعدتها على التسلح، وبناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة السلمية، وهي تطمح إلى فتح مجالات لاستثماراتها فيها. لاسيما في مجال استخراج وتصنيع ونقل مصادر الطاقة. ويربط المحلل ذلك بأن تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، مع صعود قوة ونفوذ إيران، جعل روسيا تندفع للتعاون معها لترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تشكل مجالا واسعا للاستثمار وسوقا مهمة لتصدير الأسلحة الروسية الحديثة التي تتميز بتدني أسعارها مقارنة بأسعار الأسلحة المستوردة من الدول الأخرى. وهناك دول عربية كبرى أساسية تنوى عقد صفقات ضخمة لاستيراد السلاح الروسي، كما أن روسيا تملك خبرة كبيرة في مجال إنتاج الطاقة النووية التي تحتاج إليها دول المنطقة (ماجد، 2010).

باحث آخر يرى أن روسيا ليس لديها لا الطموح ولا القدرة الكافية على تحدي الوجود الأمريكي في المنطقة، فهي تركز بدلا من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. كما تشاطر روسيا الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، مما قد يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية، والى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس. ويرى انه ما تنم القوة الروسية باطراد، فإن طموحات روسيا سوف تظل محدودة (سالم، 2010).

ويرى أحد الباحثين أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لفهم السياسة الروسية في الشرق الأوسط وهي ضمان وحدة الأراضي الروسية المفتاح الثاني هو الاقتصاد، فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي السابق، ايفانوف عام 2008، أن روسيا لم تعد تصدر الأيدلوجيا، بل ترغب في تصدير الأعمال، وإبرام العقود التي تشمل مجالات عديدة كالأسلحة، والطاقة، والذرة، المفتاح الثالث هو انتهاء المواجهة الإيديولوجية إلى غير رجعة وهو ما يسمح لروسيا بممارسة سياسة براجماتية بحسب الظروف (العزى، 2010).

وفي إطار محاولتنا تفسير التحركات الروسية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط نشير إلى أن مجملها يجرى في إطار عناصر إستراتيجية السياسة الخارجية، والتي سبقت الإشارة إليها. تعطي هذه السياسة الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، ولا تستند إلى أي اعتبارات إيديولوجية. وإعطاء الأولوية للبرجماتية على حد تعبير ميدفيديف – والتي تبدو في بعض الأحيان برجماتية مفرطة- يتفق مع الرغبة في القيام بدور الوسيط، مع الالتزام بالتوازن قدر الإمكان بين المتخاصمين.

تحاول روسيا القيام بدور ما من أجل التوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي. حيث أعلنت القيادة الروسية أكثر من مرة عن اعتزامها عقد مؤتمر في موسكو حول السلام في الشرق الأوسط وكان أخر هذه التصريحات ما ذكره الرئيس الروسي ميدفيديف – في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس حسني مبارك في يونيو 2009- من أن المؤتمر سيعقد قبل نهاية هذا العام، وهو ما لم يحدث، وظل الموعد معلقا حتى كتابة هذه السطور ولتفسير ذلك، علينا أن ننظر إلى مواقف روسيا تجاه طرفي النزاع. وترتكز العلاقات الروسية-الإسرائيلية على ثلاثة محاور، الأول: المهاجرون الروس من اليهود، والذين يمثلون سدس سكان إسرائيل الآن والذين تحولوا إلى قوة ضغط ليس على الحكومية الإسرائيلية على حسب بل على الكرملين أيضا الثاني: التعاون الروسي – الإسرائيلي في مجال للاستثمار والصناعات العسكرية والذي شهد تطورات مهمة منها نجاح مجموعة مشتركة من خبراء البلدان في تطوير نموذج طائرات سوخوي 30 المقاتلة متعددة الاتجاهات وكذلك تحديث أجهزة التصويب والرادار في عدد من نماذج المروحيات العسكرية الروسية إما المحور الثالث فيتمثل بوجود أكثر من مليون يهودي في روسيا يحملون الجنسية الإسرائيلية ويشغلون مواقع حساسة ويتحولون إلى قوة ضغط إضافية على الحكومية الروسية عندما يتطلب الأمر ذلك (صباغ، 2010).

وبالرغم من مصالح روسيا في المنطقة العربية، فإنه لا يوجد تفعيل للدور الروسي في مسار التسوية السلمية قد يشكل ضررا لمصالحها مع إسرائيل. ومن ثم، فكل

ما تقدمه روسيا للجانب العربي في هذا الشأن لا يتعدى الوعود والكلمات، لأن الكثير من مصالحها – وفقا للدكتور سامي عمارة –في مجالات التعاون العسكري وتحديث الدولة يرتبط اليوم بإسرائيل وليس بالعرب.

6.4 أهم مجالات التعاون في العلاقات العربية الروسية

هناك عدة مجالات تربط روسيا الاتحادية بالدول العربية ومن أهم هذه المجالات هي المجالات الاقتصادية والثقافية ومجالات الطاقة، ويتطلب تعزيز هذه العلاقات إدراك المرتكزات والقواسم المشتركة بين روسيا الاتحادية والدول العربية من خلال: (العريدي، 2009).

1. نظرة روسيا الاتحادية للتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي، وهذا يعطي مجال لفهم أعمق من قبل روسيا للقضايا العربية ويعطي الدول العربية فرصة لتطوير علاقاتها مع روسيا الاتحادية.
2. هناك أثر إيجابي للعامل الجغرافي في تعزيز العلاقات العربية مع روسيا الاتحادية.
3. التركيبة الاجتماعية للشعوب الروسية هي مزيج من الحضارتين المسيحية الأرثوذكسية والحضارة الإسلامية، والحضارتان جاءتا إلى روسيا الاتحادية من العالم العربي.
4. قامت روسيا بخطوات مهمة باتجاه الوطن العربي، ويقول الرئيس بوتين الذي زار معظم الدول العربية أن علاقات روسيا الاتحادية مع العالم العربي إما جيدة أو جيدة جدا.
5. هناك الآلاف من طلاب العالم العربي تخرجوا من المعاهد والجامعات الروسية وهم يشكلون رابطا وحافزا وشكّلوا علاقات طيبة مع روسيا.
6. قيام روسيا الاتحادية بتبني المواقف العربية في المحافل الدولية واستخدامها لحق نقض الفيتو في القضايا العربية المطروحة أمام مجلس الأمن.

7. قيام الدول العربية بإعادة النظر بعلاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع روسيا الاتحادية وفتح آفاق جديدة لتطوير هذه العلاقات بينها.

عادت روسيا الاتحادية إلى المنطقة العربية لتظهر أن دورها الدولي لا يزال مؤثرا، وروسيا حريصة على علاقاتها مع العالم العربي. وهذا الحرص يرتبط بأمنها الإستراتيجي من جهة، كما أنه لا بد لروسيا كي تحافظ على أوضاعها أن يكون لها وجود سياسي واقتصادي بعلاقات ثنائية مع دول المنطقة العربية (هياجنة، 2007).

روسيا ودول الخليج العربي

إن علاقة روسيا بدول الخليج العربي ليست بحديثة العهد، بل تمتد هذه العلاقة إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين حاول الروس الاندفاع نحو الشرق عموما والخليج العربي بوجه خاص، وبعد نجاح ثورة أكتوبر عام 1917 كان اهتمام القيادة الروسية خلال المرحلة الأولى من حكم الرئيس السوفييتي "ستالين" قد انصب على تعزيز السلطة في إطار الحزب والدولة وتأكيد مبدأ الاشتراكية في بلد واحد، وعدم التعرض إلى السيطرة البريطانية المتنفذة في منطقة الخليج العربي (صالح، 1998).

كانت السعودية أولى دول الخليج التي أسست علاقة مع روسيا وذلك بعام 1924 في الوقت الذي تزامن فيه افتتاح القنصلية السوفيتية في جدة وبعدها الاعتراف بنجد والحجاز في عام 1926، وبعد عام 1938 شهدت العلاقات بين الرياض وموسكو ضعفا شديدا على كافة المستويات لاعتبارات سياسية وأخرى أيدلوجية (النجار، 1975).

وفي عام 1963 أقامت روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا) علاقة مع الكويت، حيث تم أول تمثيل دبلوماسي بين الطرفين (صالح، 1998). وإلى ذلك العام لم ترتبط باقي دول الخليج بأية علاقات سياسية. ثم دفعت الحرب العراقية الإيرانية والقضية الفلسطينية إلى إقامة اتصالات مكثّفة في الجانبين السياسي والاقتصادي بين موسكو وأقطار مجلس التعاون الخليجي، حيث قامت كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في عام 1985 وتبعتها قطر

عام 1988، أما البحرين فقد عادت العلاقات مع روسيا في عام 1991 (صالح، 1998).

7.4 مظاهر الإستراتيجية الروسية في منطقة الخليج العربي

هناك العديد من مظاهر الإستراتيجية الروسية في منطقة الخليج العربي والتي من أهمها: (الطائي، 2008)

أولا: تفعيل العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، لم يعد هناك تنوع في خيارات السياسة الخارجية لروسيا تجاه دول الخليج العربي، وبالتالي بقيت العلاقات بين روسيا ودول الخليج العربي في السنوات الأولى لتسعينات القرن الماضي بمستوى متدني، مما أدى إلى إضعاف وضع روسيا في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص. وبقيت العلاقات بمستواها المتدني هذا حتى عام 1996 عندما تقلّد " بريماكوف" وزارة الخارجية وهو رجل معروف بميوله العربية واعتقاده الراسخ بأهمية المنطقة العربية بالنسبة لروسيا، حيث عمل منذ توليه وزارة الخارجية على توسيع العلاقات مع دول الخليج (أكيرمان، 2003).

ثم تعززت العلاقات بشكل أوسع مع تولي فلاديمير بوتين رئاسة روسيا في عام 2000 حيث أولى بوتين اهتماما خاصا لمسألة إقامة علاقات وروابط وثيقة مع الدول الخليجية. حيث تعددت مجالات التعاون بين البلدين من عدة نواحي منها اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية، وكان مجال الطاقة من أبرز مظاهر التعاون بين الطرفين في ظل عهد بوتين (أكيرمان، 2003).

ثانيا: التعاون في مجال الطاقة

تصدرت الطاقة أهم جوانب التعاون بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ولعل ذلك يعود إلى تزايد النفوذ الروسي في أسواق النفط العالمية. بعد أن احتلت روسيا المرتبة الثانية في قائمة الدول المصدرة للنفط بعد السعودية، الأمر الذي دعا

البعض إلى اعتبار أن روسيا يمكن أن تصبح مصدرا مضمونا للدول الغربية المستهلكة في حال توقف أو تراجع أو تدفق نفط منظمة الأوبك لأي سبب كان (السيد،2003).

أصبح التعاون في مجال النفط والغاز يشكل العنصر الرئيس في المباحثات الثنائية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا السعودية التي كانت الأكثر رغبة في التعاون مع روسيا من التنافس معها في أسواق النفط الدولية، كما أن تعاون البلدين في مجال الطاقة يشكّل محور اهتمام لاسيما أن كلا البلدين يعدان من الدول المنتجة والمصدرة للنفط وبالتالي يمكن أن يتفقان على تنسيق سياستهما النفطية ويكونان سببا في تحديد أسعار النفط العالمية. (صقر، 2003). وبرزت الرغبة الروسية في تعزيز أطر التعاون مع دول مجلس التعاون في مجال الطاقة من خلال الأجندة الاقتصادية التي تبنتها روسيا تجاه دولة الإمارات وقطر والكويت. (أكيرمان، 2003)

ثالثا: التعاون في مجال التجارة والاستثمار

حظي موضوع توسيع العلاقات التجارية والاستثمار في الصناعات الأساسية مثل البتروكيماويات وتكرير النفط والمعادن والأغذية والأدوية والكهرباء والمياه بقدر كبير من اهتمام الجانبين الخليجي والروسي،

رابعا: التعاون في القضايا السياسية الإقليمية والعالمية

شهدت المرحلة قبل وبعد عام 2003 تعاون متبادل بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات السياسية، وتجسدت أهم جوانب الاهتمام في مسألة تنسيق الموقف حول الوضع في العراق، حيث اتخذت حكومة بوتين موقفا رافضا للحرب التي قادتها أمريكا على العراق وهو الموقف الذي تناغم مع سياسة المملكة العربية السعودية حيال الأزمة العراقية (أكيرمان، 2003).

أما الملف النووي الإيراني فيحتل مكانة مهمة في المباحثات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب القلق الخليجي الواضح من البرنامج وانعكاساته في حالة حدوث حرب أمريكية هذا من جهة، ونظرا للتأثير الروسي على إيران خصوصا إذا علمنا أن روسيا هي التي تزود إيران بالتقنيات النووية من جهة أخرى.

خامسا: روسيا وإمكانية الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي

سعت روسيا من أجل الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ولو بصفة مراقل على الأقل، لذلك عملت على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي كمراقب في عام 2005، ومما لا شك فيه أن روسيا تستثمر انضمامها إلى المنظمة فيما يتعلق بالقضية الشيشانية ـ والتي تستشعر روسيا اتجاها أنها مستهدفة "بحرب إرهابية" وتعتقد أن التعاون السياسي الفعال مع أقطار الخليج وبالأخص المملكة العربية السعودية سيساعد على تكثيف الحوار بين روسيا والأمة الإسلامية، بالإضافة إلى ما يمكن أن تلعبه السعودية كمصدر إلهام لنحو (20 مليون) مسلم روسي كونها أرض الحرمين الشريفين (السيد، 2003).

الفصل الخامس

محددات الموقف الروسي تجاه الثورات العربية

1.5 محددات الموقف الروسي تجاه المنطقة العربية

تتمحور محددات المواقف الروسية حيال المتغيرات في المنطقة العربية حول مصالح الشركات الروسية، وخاصة مصالح المجمع العسكري وشركات إنتاج وبيع الأسلحة، أكثر من ارتباطها بمصالح روسيا الوطنية البعيدة المدى، وتعكس هواجس حيال الحراك الداخلي في الاتحاد الروسي ومحيطه الحيوي، وما يفرضه الغرب الأوروبي والأطلسي من تحديات على قادة موسكو. وتدخل المصالح الاقتصادية، وحسابات الربح والخسارة، في مقدمة الأولويات بالنسبة للقادة الروس، ويعتبرون أن العقوبات الغربية المفروضة على إيران جعلتهم يخسرون ما يقارب ثلاثة عشر ملياراً من الدولارات، وأن الغرب خذلهم بشأن ليبيا، وسبب لهم خسارة أكثر من أربعة مليارات فيها، كانت مبرمة في عقود معها كثمن أسلحة، إلى جانب مشاريع في مجال الطاقة والبنى التحتية (كوش، 2011).

وليس غريباً أن تكون حسابات المصالح الروسية راجحة في تحديد طبيعة الدور الروسي، لأن ذلك ينطبق على سائر الدول الغربية والأطلسية وسواها، إلا أنها في الحالة الروسية تمتلك أهمية قصوى ومتشابكة مع عوامل داخلية وخارجية، خاصة أن روسيا تمكنت في السنوات القليلة الماضية من تحسين علاقاتها مع عدد من الدول العربية، بما فيها دول الخليج العربي، فضلاً عن علاقاتها وتعاونها العسكري والتقني مع إسرائيل.

وتمتلك روسيا مصالح هامة في سوريا، حيث تقدر مبيعات الأسلحة إلى سوريا بعدة مليارات من الدولارات. يضاف إلى ذلك عشرات الاتفاقيات والمشاريع المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها في السنوات السابقة، وتقدر قيمة عقودها بمليارات

الدولارات، وتختص بالتعاون في مجاليْ النفط والغاز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية (كوش، 2011).

والحاصل هو أن المواقف الروسية الرسمية -حيال ما يجري في المنطقة العربية- ما زالت محكومة بإرث مرحلة الحرب الباردة، وما يتمخض عنها من ردات فعل ضد المواقف الأوروبية والأطلسية، إضافة إلى حسابات الربح والخسارة الاقتصادية، والتخوف الروسي مما يمكن أن تقدمه التغييرات الجارية في بعض البلدان العربية من تهديدات للأنظمة التي تدخل في نطاق مجالها الحيوي، ومن ازدياد مساحات نفوذ الغرب الأوروبي والأطلسي، لكن حدود المواقف الروسية ضيقة، وتخضع في غالب الأحيان للمقايضات والمساومات، ولا يبرر كل ذلك تجاهل مطالب الثورات والانتفاضات المنادية بالحرية والكرامة والديمقراطية، وتحسين الأحوال المعيشية للقطاعات المحرومة والفقيرة من الشعوب العربية (عبد الحميد، 2011).

اتسمت المواقف الغربية من الثورات العربية بالبراجماتية أن لم نقـل الانتهازيـة فنهج ما بعد الكولونيالية الذي تتبعه العواصم الغربية مع العالم العربي من مصلحته بقاء أنظمة مستبدة تنفذ الاتفاقات والمعاهدات دون الرجوع إلى الشعوب آو الأطياف الحزبية فعالم عربي جديد قائم على الديمقراطية هو بكل المقاييس خسارة للمستعمرين القدامى، وحين تنقلب العواصم الغربية على بعض الزعماء العرب وتـساند معارضـيهم فهـي تسارع إلى ضمان مكان جديد لها في المستقبل إيمانا منها بـان لكـل مـستبد عمـرا افتراضيا ينتهي بافتضاح جرائمه.

ولا تقف روسيا بعيدة عن هذا النهج، والفارق الوحيد إنها دولة لا تتشدق بالديمقراطية ولا تمارسها في حقيقة الأمر ولا تطالب أي طرف على الساحة الدولية بها ومن ثم فان نقطة البداية في فهم الموقف الروسي غير المرحب بربيع الثورات العربية هو انه ليس هناك اختلاف بين غاياتها الإستراتيجية وبقية الأهداف طويلة الأمد للقوى الغربية، والاختلاف هو في الوسائل والآليات التكتيكية وبديهي أن موسكو وغيرها من

عواصم القوى الكبرى تتمنى عالما عربيا راكدا واستبداديا يحقق مصالحها على الأمد الطويل.

ويمكن القول أن الموقف الروسي ممن الحراك الثوري العربي محكوم ببعدين رئيسين هما: تشابكات الداخل، والخوف من عدوى الثورة (عبدالحميد،2011).

أ – طبيعة الديمقراطية الروسية:

يتسم النظام الحاكم في روسيا منذ عام 2000 بآلة نظام محافظ للغاية لا يؤمن بأي خطط ثورية ويعتنق نهجا " تدريجيا" يتحرك بخطوات بطيئة لكنها ثابتة وراسخة وبدلا من الديمقراطية على النمط الغربي، يؤمن النظام الحاكم في روسيا بما يسمى "الديمقراطية الدستورية" وهي أقرب إلى مفهوم " دولة المؤسسات" التي تقوم على احترام " شرعية " المؤسسات الحاكمة مع إعطاء صلاحيات فائقة لرئيس البلاد تقترب به من الحكم الشمولي في المقابل يقدم هذا النظام المستحوذ على السلطة وعوداً بان يحقق خطوات ملموسة في تحسين البنية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة روسيا إلى زعامة النظام العالمي من جديد (معتمد، 2004).

في الوقت الذي اندهش فيه الثوريون العرب من الموقف المتحفظ لروسيا تجاه الحراك الثوري العربي غابت عن الكثيرين منهم فرصة الاطلاع على خصائص البيت الروسي من الداخل واهم هذه الخصائص أن الكرملين انتابه قدر من القلق من وصول الثورات العربية إلى دياره فالعالم العربي والعالم الروسي- دعنا نقل – بينهما كثير من التشابه في أنظمة الحكم الشمولية وفي ترتيب انتقال السلطة بين زمرة من الرجال الأشداء من العسكريين ورجال المخابرات واستقطاب حاد للسلطة وفي توزيع ظالم للخدمات بين المركز والأطراف. وقد وجد المعارضون – الكرملين في الداخل الروسي- في تجربة الربيع العربي فرصة مواتيه لاندلاع ثورات في الأراضي الروسية ويذهب بعضهم إلى أن بلادهم تشترك مع العالم العربي في التدهور الحاد عند عدة مستويات أهمها تآكل طبقة المثقفين وتراجع مستوى الحياة الإنسانية عموما والقمع السياسي وتداعيات الحرب والصراعات الدموية في المناطق الانفصالية وينتظر

المنادون بالثورة في روسيا أن تنقذهم الثورة من استمرار تدهور "المخزون الجيني للأمة ونزيف العقول إلى أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل وانتشار المخدرات والكحوليات ويعتقدون أن ربيعا روسيا يحاكي الربيع العربي بوسعه إعادة فرص الحوار بين الشعب ونظامه الحاكم (عبدالحميد، 2011).

ومن اللافت أن ربيع العرب تزامن مع انعقاد مؤتمر روسي موسع كان يناقش مرور عشرين سنة على انهيار الاتحاد السوفييتي أكد فيه بعض المشاركين أن روسيا يتهددها مصير الاتحاد السوفييتي نفسه الذي تالف من جمهوريات والأقاليم ضمن "الاتحاد الروسي" (Kavkaz Centre, 2011).

لكن أصداء الثورات العربية قد لا تقتصر على القوميات الإسلامية في العمق الروسي والقوقاز بل من شان تأثيرها أن يولد ردة فعل عكسية شوفينية من قبل أبناء العرق الروسي ليس وراء الديمقراطية بل تلبية لمطالب قومية فاشية يقودها النازيون الجدد خاصة بعد تراجع حلم الوحدة السلافية يتم فيها اضطهاد المهاجرين والقوميات غير الروسية تحت دعاوي رهاب الأجانب (غزينوفوبيا xenophobia) والخوف من تأكل روسيا ديموجرافيا إمام أبناء الأعراق الأخرى (Bilan, 2011).

في ظل الاحتكار العالمي الذي يتبعه الكرملين منذ وصول فلاديمير بوتين إلى حكم روسيا عام 2000 تم تفسير الثورات العربية بطريقة سلبية. فالإعلام الروسي وفي مقدمته وفي مقدمته القناة الخامسة وقناة ازفيستيا الإخبارية لم يستخدم مصطلح " ثورة" في وصف ما يجرى في العالم العربي بل تعمد استخدام مصطلحات على شاكلة "تمردات" و"تظاهرات" و"صدامات" مصورا الأمر على انه نزاعات أهلية أكثر من انتفاضه شعبية ثورية وتناقلت وسائل الإعلام الروسية تصريحات الرئيس الروسي دميتري مدفيدف التي وصف فيها الأحداث في العالم العربي بقوله: "هذه الدول صعبة المراس، ومن المرجح جدا أن يحمل لها مستقبل تلك الأحداث اوقاتا عصيبة بما في ذلك أن يقفز إلى السلطة المتطرفون، وهو ما يعنى أن هذه الدول ستعيش في حروب لعقود مقبلة وينتشر فيها الإرهاب وقد تتجزأ إلى دويلات قزمية. وقد تكرر هذا الزعم على

لسان مسؤولين ممن رأوا أن " ليبيا وسوريا ستصبحان معاقل للإرهاب" وذلك بعد أن دخل الثوار طرابلس واشتدت المواجهة في سوريا (Etling, 2011).

تنطلق روسيا بالعالم العربي خلال العقدين الماضيين من ثلاثة أبعاد جيوسياسية يمكن إجمالها على النحو الآتي: (عبدالحميد، 2011)

أ- تنطلق السياسة الخارجية الروسية من أن العالم يعيش منذ انهيار الاتحاد السوفييتي فترة انتقالية ولا تسلم روسيا بأن ثمة نظاما أحاديا يحكم العالم خلال هذه الفترة ورغم إدراك موسكو تخلفها عن التقدم التقني مقارنة بالدول الكبرى إلا إنها تؤمن بإمكانية تجاوز ذلك آخذا في الاعتبار القدرات الذهنية الرفيعة التي ما تزال متوفرة في شعبها إلى الآن، وخلال ذلك تتحفظ روسيا على المسعى الأميركي لـ " نشر الديمقراطية" مؤكدة أن " الأميركيين في سعهم لتصدير الديمقراطية مع جلهم بتاريخ ووقائع مجتمعات العالم المستهدفة يشبهون التروتسكيين الذين طالبوا بتصدير الثورة البروليتارية إلى كافة إرجاء العالم، بغض النظر اوجد فيها وضع ثوري أم لا " (Dzieciolowski,2006).

ولعل أكثر معضلات أزمة النظام العالمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة أن حلة الانكماش الجيوستراتيجي لروسيا خلال العقدين الأخيرين جعلتها محاصرة من جميع الجهات بأزمات عالمية سواء بسبب الحرب في أفغانستان أو الصراع على الحزام الحدودي بين باكستان وأفغانستان أو الطلعات الجوية لحلف الناتو التي تنطلق من دول البلطيق وبعض القواعد في لآسيا الوسطى وتركيا وشرق أوروبا فضلا عن استهداف صربياً ومساندة انفصال كوسوفو والسيطرة العسكرية الأوروبية على حوض البحر المتوسط والخليج العربي (بريماكوف، 2010).

ولا يكتمل هذا البعد العالمي في موقف روسيا من الثورات العربية دون الأخذ في الاعتبار علاقة روسيا بإسرائيل التي تضم نحو مليون إسرائيلي من أصول روسية وسوفييتية فضلا عن وجود ما بين خمسة إلى ستة ملايين أسرة روسية لها أقارب وأصدقاء في إسرائيل ويؤكد بعض المحللين الروس ان موسكو خلاف ما كان يفعله

الزعماء السوفييت سابقا، لا ترغب في عزل إسرائيل (إذا ما نجح ربيع العرب)، خاصة في ظل التعاون الوثيق بين موسكو وتل أبيب في قضايا الإرهاب واشتراكهما في الوعى بخطورة الأصولية الإسلامية التي تهدد الجنوب الروسي ومجالها الحيوي في آسيا الوسطى (Dzieciolowski,2006).

ب- مبيعات الأسلحة:

تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تصدير الأسلحة للعالم، وإذا كانت الولايات المتحدة توجه صادراتها مناصفة تقريبا بين الدول المتقدمة والنامية فان زبائن روسيا هم من الدول النامية وبنسبة تبلغ نحو 90%. (Grimmett,2008) ومن المفارقات في تجارة روسيا للسلاح في العالم العربي أن نجاح تسويق السلاح يتوقف في جزء كبير منه على حملات نشر الفزع وتخويف الأطراف المتنازعة في العالم العربي وتغذية الأطراف المتناحرة عبر وكالات المخابرات ونجد روسيا (التي لا تتقن هذه الحملات كافية) تستفيد في تجارتها للسلاح من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة في هذا الصدد.

ويحتل العالم العربي المرتبة الثانية في محطات استقبال السلاح الروسي (بنسبة 15%) بعد الدول النامية الآسيوية التي تلقي نحو 62% من إجمالي صادرات روسيا من السلاح كما أن روسيا هي اكبر مورد للسلاح في أفريقيا وتحتل المرتبة الثانية في كل من آسيا وأميركا اللاتينية بعد الولايات المتحدة. (Nup, 2009)

ولم تطمح موسكو في ذروة مجدها السوفييتي في العالم العربي إلى أكثر من الحصول على تسهيلات عسكرية ومستودعات للوقود لسفنها العسكرية في مصر في موانئ بورسعيد والإسكندرية والبرلس ومطروح والسلوم أما في سوريا فكانت اللاذقية الميناء المفضل للسوفييت وكانت عدن الميناء الأكثر إستراتيجية الذي تمكن السوفييت من استخدامه في اليمن إلى جانب ميناء " بربرة" في الصومال وقد استفادة العالم العربي من هذا الحضور البحري السوفييتي حتى أن إحدى الوسائل الحاسمة في حرب أكتوبر

1973 والمتمثلة في الجسور العائمة التي استخدمها المصريون في عبور القناة جاءت بدعم بحري سوفييتي(فاسيليف، 2001).

وإذا ما ربطنا التاريخ بالحاضر يمكننا تقدير حجم القلق الروسي بما تكبدته موسكو من خسائر بسبب الثورات العربية والبالغة نحو 10 ملايين دولار في مجال التسليح مع كل من مصر والجزائر وليبيا، فقد عقدت موسكو صفقات مع ليبيا وحدها بنحو 4 ملايين دولار لشراء أسلحة جديدة لتحديث منظومة التسليح التي بنيت في العهد السوفييتي وقبل إسقاط القذافي كانت شركة غازبرومقد استحوذت على نسبة 33 % من حصة شركة الغاز الايطالية " أني ENI" في حقول النفط والغاز في الأراضي الليبية. ومع اشتعال الأحداث في ليبيا سحبت روسيا موظفيها العاملين في مجال النفط ومجال شبكة البنية الأساسية خاصة في إقامة أول شبكة سكك حديدية في ليبيا (عبدالحميد، 2010).

ج – العامل الديني:

يبلغ عدد سكان روسيا نحو 145 مليون نسمة، وتعاني روسيا من أزمة ديموغرافية شديدة تتمثل في تناقص النمو السكاني خلال العقدين الماضيين نتيجة عدة اعتبارات في مقدمتها تدهور الأوضاع الصحية وتزايد هجرة العقول ويبلغ عدد المسلمين في روسيا ما بين 23 إلى 25 مليون نسمة وهو ما يمثل ما بين 16 و 17 % من إجمالي سكان البلاد وليس بمستغرب أن حصلت روسيا- متذرعة بهذا الحجم والعلاقات التاريخية الطويلة مع العالم الإسلامي – على مقعد دائم بصفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع الثاني والثلاثين لوزراء خارجية دول المنظمة الذي عقد في صنعاء في 30 حزيران/ يونيو 2005 (kreutz,2007).

وبعد الغزو الانجلو – أميركي للعراق في 2003 وقع تعاطف إسلامي كبير في الداخل الروسي مع الشعب العراقي متسقا مع الهجوم لرسمي للكرملين على القوى الغربية وكادت الأمور تخرج عن حدودهم في الشحن الجماهيري الإسلامي لولا أن موسكو أفلحت في الإمساك بقواعد اللعبة وجردت الإمام طلعت تاج الدين من منصبه

كرئيس للإدارة الدينية في سيبيريا والقطاع الأوروبي من روسيا بسبب إعلانه الجهاد وفتح باب التطوع إمام مسلمي روسيا وقد ترافق ذلك مع ما تناقلته وسائل الأعلام الغربية عن إعلان القوات البريطانية والأميركية إلقاء القبض على متطوعين شيشانيين وداغستانيين في البصرة وبغداد. (عبدالحميد،2011)

وفي تشرين الأول / أكتوبر 2005 حين وقعت أزمة الرسوم المسيئة للرسول (صلى ا عليه وسلم) انتقدت القيادة الروسية الغربية التي نشرت الرسوم وطالبتها بالاعتذار وفرض الكرملين حظرا إعلاميا على إعادة نشرها في الصحف الروسية احتراما لمشاعر مواطنيها المسلمين وحين تجرأت صحيفة غورودسكيا ازفيستيا في مدينة فولغوغراد على إعادة نشر الرسوم سارعت السلطات الروسية بمصادرة الصحيفة وإغلاقها. لكن هذا الحرص الروسي على ضبط العلاقة مع العالمين العربي والإسلامي لم يكن موفقا في كافة الأحوال ففي كانون الأول /ديسمبر2008 وكانون الثاني /يناير2009 حين شنت إسرائيل حرب إبادة على سكان غزة المحاصرين تطلع كثيرون في العالم العربي إلى روسيا منتظرين منها فعلا ايجابيا يخفف تلك الكارثة لكن روسيا لم تغمض أعينها فقط بل صرحت رسميا بأنها " تشعر بالقلق تجاه الصور المفزعة التي تشاهدها في غزة لكنها تتفهم في نفس الوقت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها (معتمد، 2009).

2.5 الموقف الروسي تجاه الربيع العربي

منذ اندلاع الحراك الثوري العربي مطلع العام 2011، اختارت روسيا موقفا ظل الأكثر تحفظاً بين المواقف الدولية كافة، حيث لم تعلق روسيا البتة على الثورة التونسية، وتابعت بقلق بالغ سقوط الرئيس حسني مبارك في مصر، ثم خالفت روسيا الموقف الذي نادت به معظم عواصم العالم بضرورة إيقاف الحرب التي يشنها القذافي على شعبه متوعداً إياه بالإبادة حتى آخر رجل وامرأة، إذ اعتبر فلاديمير بوتين حملة الناتو

على القذافي " حربا صليبية"، كما امتنعت روسيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي قام بحماية المدنيين الليبيين (عبدالحميد، 2011).

أما الموقف الروسي تجاه الثورة اليمنية، فقد أعربت روسيا عن تخوفها من سير الأحداث، بحجة أن المعارضة اليمنية "مسلحة"، وتضم "عناصر إرهابية"، وكشفت تصريحات المسؤولين الروس عن تحفظات جوهرية حيال الثورة اليمنية وطبيعة الصراع القائم حول السلطة (كوش، 2011).

3.5 الموقف الروسي تجاه الثورة السورية

كـان الاتحـاد الـسوفياتي الـسابق مـن أولـى الـدول التـي اعترفـت باستقلال سوريا وأقامـت علاقـات دبلوماسـية معهـا فـي عـام 1944 وتعـززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاسـتراتيجي فـي وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم في 1970 وإعلانه انطلاق ما عرف بالحركة التصحيحية التي كرست حكمه في استفتاء عام 1971 بعـد طـرد السوفيات من مصر اضطر الكـريملين للبحـث عـن بـدائل أخـرى فـي الـشرق الأوسط, آنذاك كان كل من العراق وسوريا الذين يحكمهـا حـزب البعـث العربـي الاشتراكي أفضل تلك البدائل فتدفق السلاح إلى هذين البلدين، وبالإضافة إلـى الـدعم العسكري قدمت القيادة السوفياتية دعم سياسي مشهود لسوريا فـي المحافـل الدوليـة وساهم الاتحاد السوفياتي في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما فـي فروعـه الإستراتيجية كالطاقة والتعدين والري واعتبر البلدان التعاون بينهمـا متجـاوب مـع مصالحهما المشتركة، إلا أن ثمة خلافات كانت قائمة بين الطرفين في بعض المجالات، هذه الخلافـات كانـت تتعلـق بدرجـة الـدعم الـذي يمكـن أن يقدمـه الاتحـاد السوفياتي لسوريا، فالسوريون كانا يطمحون إلى كما ونوع أكبر من الدعم السوفياتي.

كـان الاتحـاد الـسوفيتي يقـدم لـسوريا الـدعم الـسياسي والعـسكري فـي مواجهتها لإسرائيل تحديا للدعم الكبير التي كانت تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحـدة

الأمريكية وبعض الدول الغربية. وفي عام 1963 اقيم مركز الـدعم المـادي التقنـي للأسطول البحري السوفييتي في ميناء طرطوس السوري. وكان الاتحاد السوفييتي يورد إلى سوريا أسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة مما أدى إلى تراكم المديونية الكبيرة (في عام 1992 كان دين سوريا لروسيا يتجاوز مبلغ 13 مليار دولار). وفـي عـام 2005 وقعت بين البلدين اتفاقية شطب 73 % من الديون السورية آخذا بالحـسبان ان المبلغ المتبقي وقدره 2.11 مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية. وتم ابـرام هذه الاتفاقية في يونيو / حزيران عام 2008، وتمتد روسيا الاتحادية على 17 مليـون كيلومتر مربع في آسيا وأوروبا وتعتبر سورية نافذتها على البحر الأبيض المتوسـط (ويكبيديا).

تشكّل العلاقات السورية- الروسية بُعدا مركزيا في الرؤية الإستراتيجية الروسية التي تتضح معالمها في الآتي: (عبد الحي، 2012)

1. تُشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ إذ تشكل التجارة الروسية-السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية-الروسية، كما أنها تشهد تناميا؛ إذ ارتفعت التجارة الروسية-السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010. من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار،كما أن الشركات الروسية لا سيما في القطاع الطاقوي تُعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا (مثل شركة تاتنفت، وشركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم.. إلخ.
2. تشكّل القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971، ولكن استمرارها كلّف روسيا إعفاء لسوريا من ديون بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات كذلك في اللاذقية.
3. تُعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي؛ إذ شكّل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010، والتي بلغت 700 مليون دولار،

كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013، منها 960 مليون دولار عام 2011، وحوالي 550 مليون دولار عام 2012 طبقًا لمركز تحليل الإستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريبا نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة من 2006-2010؛ مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2006-2013 حوالي ثمانية مليارات دولار.

4. المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين، فإذا كانت روسيا قد ساندت سوريا في مواقف عديدة، فإن سوريا كانت من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، وتأييدها للعب روسيا دورا في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في الصراع الداخلي في داغستان والشيشان.
5. تدل السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغيير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي، وقد دلت سلسلة المقالات التي كتبها بوتين مؤخرا في الصحف الروسية -تحضيرا للانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزه- على موقف واضح في هذا الجانب، فتحت عنوان "روسيا والعالم المتغير" أطلق بوتين على السياسات الغربية والأميركية بخاصة لنشر الديمقراطية أنها "ديمقراطية الصواريخ والقنابل" التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال.

4.5 روسيا وقرار مجلس الأمن بشأن سوريا

استخدمت روسيا ومعها الصين حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار عربي غربي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعم دعوة الجامعة العربية للرئيس السوري بشار الأسد للتنحي بسبب الحملة الأمنية الدموية التي يشنها ضد انتفاضة شعبية. وجاءت هذه الانتكاسة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل الأزمة سلميا بعد أن اتهم زعماء دول ونشطاء سوريون معارضون قوات الأسد بقتل مئات الأشخاص في قصف

لمدينة حمص في أكثر الأحداث دموية منذ اندلاع الانتفاضة في عام 2011 (شاربونو، 2012).

حيث أحبطت روسيا والصين قرار مجلس الأمن ضد النظام السوري، تفاعلا مع الوضع المتأزم في سوريا.وقبل وقت قصير من التصويت في مجلس الأمن أدان الرئيس الأمريكي باراك أوباما الهجوم الذي يصعب وصفه في حمص، ودعا الأسد إلى التنحي عن السلطة فورا، ودعا الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء ضد الوحشية المستمرة للرئيس السوري. وصوتت بقية دول المجلس وعددها 13 دولة لصالح مشروع القرار الذي دعا إلى التأييد الكامل للمجلس لخطة الجامعة العربية (العربية نت، 2010).

لقد كانت النتيجة المباشرة للفيتو تصعيد النظام السوري من العنف وانتقاله من الحل الأمني إلى الحل العسكري باستخدام الأسلحة الثقيلة في قصف المدن، أما على مستوى العمل المعارض فإن الفيتو أكد ضرورة المفاوضات وحتميتها مع الجانب الروسي لضمان تغيير حقيقي في النظام السوري من دون المساس بالمصالح الروسية في سورية (الأسعد، 2012).

6.5 الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة والنتائج:

بعد عرض وتحليل اتجاه السياسة الخارجية الروسية بشكل عام ونحو المنطقة العربية بشكل خاص منذ أن تسلّم فلاديمير بوتين قيادة روسيا عام 2000 ولغاية عام 2008 ولدورتين متتابعتين، وتبعه الرئيس ميدفيديف من عام 2008 وحتى عام 2012، وأعيد انتخاب الرئيس بوتين في عام 2012، حيث تم التطرق وبتفصيل لموقف روسيا إزاء الدول العربية في فترة 2000-2010 وما تبع هذه الفترة، حيث انطلقت في نهاية هذه الفترة الثورات العربية ابتداءا من تونس ومصر إلى سوريا في فترة ما يسمى بالربيع العربي، حيث قام الباحث بتحليل موقف روسيا وسياستها الخارجية إزاء هذه الثورات، وبعد الإجابة عن السؤال الرئيس وهو " ماهية التحولات التي شهدتها السياسة

الخارجية الروسية منذ بداية عام 2000 وحتى عام 2010" فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1- عمدت روسيا إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي وأعادت بناء كيانها ثم قامت بتطوير سياستها الخارجية مع دول العالم واستبدلت التنافس بالتعاون مع القوى الدولية الأخرى إلى أن أصبحت قوة لا يمكن إنكار دورها على الساحة الدولية.

2- شهدت روسيا تطورات اقتصادية وسياسية على الساحة الدولية بالتزامن مع الوقت الذي حكم فيه فلاديمير بوتين روسيا وذلك لدورتين انتخابيتين من عام 2000 – 2008، حيث انتهج بوتين سياسة الانتقال من الاقتصاد المركزي والمخطط إلى اقتصاد حر.

3- حيث اعتمدت روسيا إستراتيجية دعم السلطة المركزية للدولة واستعادة قبضتها على مؤسساتها الاقتصادية وقدراتها الإستراتيجية. حيث أحكم بوتين سيطرة الدولة على ثروات روسيا من الطاقة والغاز، وقد تلازم هذا مع ارتفاع أسعار البترول العالمية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار الاقتصاد الروسي وأصبح على المستوى التاسع من دول العالم.

4- قيام روسيا بالاهتمام المكثّف في كيفية تبني سياسة خارجية تؤيد الإصلاح الاقتصادي بداية ثم السياسي لإعادة القوة والهيمنة لروسيا كما كانت في سابق عهدها، خاصة في وقت ظهرت فيه قوى جديدة على الساحة الدولية كالصين والاتحاد الأوروبي.

5- تحاول روسيا أن تتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي وتختلف في ذلك مـع دول كبرى أخرى ترفض مفهوم العالم العربي أو الوطن العربي وتسعى الى إذابته فـي كيان أكبر يراوح ما بين «الشرق الأوسط الكبير» أو «دول حـوض المتوسـط»، وغيرها من الطروحات والمشاريع للمنطقة استكمالاً لمحو هويـة هـذه المنطقـة، وربطها بمنظومة الدول الغربية تحت عناوين مختلفة.

6- هناك تطور غير مسبوق في علاقات روسيا بدول الخليج العربي، وبخاصة المملكة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينات القـ رن الماضي.

7- إن التعاون والتنسيق في مجال الطاقة يحتل قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، ولا سيما تجاه دول الخليج، يلي ذلك مجالات التعاون التقني والاقتصادي والاستراتيجي العسكري.

8- أن حجم الاستثمارات العربية في روسيا محدود للغاية، وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبالٍ بالعوائق، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر من جانب الدول العربية والإقدام على ضخ استثمارات يعتد بها في روسيا على النحو الذي يعزز المصالح المتبادلة بين الطرفين.

التوصيات:

بعد عرض النتائج وبناء عليها، يمكن التوصل إلى التوصيات التالية:

1. إن النظام الدولي قد بدأ يتغير بوتيرة متسارعة، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث يتجه من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب، وبرزت روسيا والصين كقوة لا يمكن إنكار دورهما على الساحة الدولية، لذلك يجب على الدول العربية وخاصة دول الخليج أن تزيد علاقاتها مع روسيا، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والعسكري.
2. لقد تميز الموقف الروسي تجاه الثورات العربية بمساندة الأنظمة ومن ثم ضد مطالب الشعب السوري بالحرية، فقد تميز موقف روسيا بالموقف اللا أخلاقي، فيجب أن تغير روسيا موقفها باتجاه موقف يؤيد الديمقراطية والحرية.
3. على روسيا أن تحدد أهم التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياستها الخارجية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تنفيذية طويلة الأجل لمنع مخاطر التحديات الداخلية والخارجية وتقليلها.

4. أن تطور العلاقات الروسية العربية في المرحلة القادمة رهن بمدى القدرة على دعم الشراكة وتطويرها في المجالات الاقتصادية والتقنية وكذلك العسكرية، والحفاظ على التفاهمات السياسية والحضارية القائمة بين الجانبين.
5. لا بد لروسيا من إقامة علاقات موسعة مع دول العالم وخصوصا الدول العربية لدعم نفوذها السياسي وذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية.
6. كما أن على الدول العربية إتباع سياسة خارجية متوازية، وعدم الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص وعلى الغرب بشكل عام. وذلك عن طريق إقامة علاقات مع القوى الدولية الأخرى وخاصة روسيا والصين اللتان لا يمكن إنكار دورهما على الساحة الدولية.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

الاسعد، فراس، (2012)، **لماذا تغير الموقف الروسي من مشروع قرار مجلس الأمن خلال ساعات؟** جريدة السياسة الكويتية، بتاريخ 02/21

الأصفهاني، نبيه، (1998)، انطلاقة جديدة لروسيا الاتحادية، **مجلة السياسة الدوليـة**، العدد 131، ص:268

الأصفهاني، نبيه، (2001)، مستقبل التعاون الروسي الإيراني فـي ضـوء التقـارب الأخير، **السياسة الدولية**، العدد 144، القاهرة

أكيرمان، أليلا، (2003)، **العلاقات بين دول المجلس وروسيا في مجموعـة بـاحثين الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

أيرمارث، فرتيز، (1997)، **التقييم الاستراتيجي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحرير: زلمي خليل زاد، دراسات مترجمة، ط1، ص:107

البدراوي، مغازي، (2006)، **روسيا عملاق إقتصادي جديد**، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 208، 16 أيلول.

البدراوي، مغازي، (2007)، **فوريس ومليارديرات روسيا القادمون مـن المجهـول**، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 402، 29 آذار

بوبوف، (2008)، العلاقات الروسية – العربية: الشراكة في زمن الأقويـاء، **شـؤون الأوسط**، العدد 128.

بيلينكايا، ماريانا، (2010)، **السياسة الروسية في الـشرق الأوسـط**، متـوفر عبـر www.ru4arab.ru

التركي، ماجد، (2006)، **العلاقات السعودية الروسية: في ضوء المتغيرات الإقليمية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

ترينين، ديميتري، (2011)، **روسيا وشتاء الثورات فـي العـالم العربـي**، مؤسـسة كارنيغي – مركز الأبحاث العالمي، نقلا عن صحيفة الحياة، 22 آذار/مـارس 2011

جبر، رائد، (2007)، **روسيا تواجه تجاهل الغرب مصالحها بإستراتيجية دفاعية شاملة**، صحيفة الحياة، العدد 16065، بيروت، 30 آذار

الجبور، بشار، (2008)، **الدور الروسي في النظام العالمي الجديد 2000-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان

الخثلان، صالح محمد، (2003)، **روسيا بدأت الخروج من موقعها وسيكون لها صوت مسموع في قضايا العالم**، الطبعة الأولى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض

خليفة، عبدا ، (2012)، **روسيا والصين.. من مساندة الثورات إلى إجهاضها!، العرب اونلاين**، متوفر عبر http://www.alarab.co.uk

دبابنة، تراث فايز، (2002)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة (1991-2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان

الرشيدي، أحمد، (1996)، **مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد**، أعمال المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية، القاهرة 3-4 ديسمبر

الرمضاني، مازن اسماعيل، (1991)، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، بغداد

زافاديسكي، يوري، (2008)، **كيف ننظر للعالم العربي**، شؤون الأوسط، العدد 128.

زغوني، رابح و وناسي، لزهر (2007)، **صنع السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة-

الزوبعي، سفيان مرزوق، (2009)، **التحولات في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد 1990- 2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك

زولوبين، نيكولاي، (2004)، **روسيا ومنطقة الخليج الوضع الراهن وخيارات المستقبل**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المصالحة الدولية في منطقة الخليج، أبو ظبي

سالم، بول، (2010)، **تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسـط**، صـحيفة الحياة، لندن، العدد 15، أبريل

سليم، محمد السيد، (2007)، التحولات الكبرى فـي الـسياسة الخارجيـة الروسـية، **السياسة الدولية**، العدد 170، أوكتوبر

السيد، سيد أحمد، (2003)، **العلاقات السعودية الروسية من التنافس إلـى التعـاون**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9046، متوفر عبر www. asharaalawsat.com

شاربونو، لويس، (2012)، **روسيا والصين تحبطان مشروع قرار بمجلس الأمـن يـدعو الاسـد للتنحـــي**، متـــوفر عبـــر http://ara.reuters.com/article/topNews/ idARACAE8130DB20120204

الشناق، فاروق، (2007)، مستقبل الدور الروسي في منطقة الـشرق الأوسـط، **آراء حول الخليج**، العدد 38، البحرين

الشيخ، نورهان، (1998)، **صناعة القرار في روسيا والعلاقـات العربيـة الروسـية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص:21

الشيخ، نورهان، (2008)، **روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية.. تـوازن جديـد للقـوى الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 174، المجلد 43، القاهرة.

الشيخ، نورهان،(2012)، **وجهة نظر: روسيا في عيون العرب**، قناة ال BBC

صالح، غانم محمد، (1998)، **روسيا والخليج العربي**، في مجموعة باحثين، العـرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بغداد

الصباغ، أشرف، (2010)، **الدور الروسي فـي تـسوية المـشكلات بـين اسـرائيل والفلسطينيين**. متوفر عبر www.elaph.com

صقر، عبدالعزيز عثمان، (2003)، **نقلة نوعية في العلاقـات الـسعودية الروسـية**، صحيفة الشرق، العدد 9045، متوفر عبر www.asharaalawst. com

صقر، عبدالعزيز عثمان، (2007)، **زيارة بوتين ترسيخ لأواصر العلاقـات الروسـية الخليجية**، صحيفة الحياة، لنـدن، فـي 13-2-2007 متـوفر عبـر http:// www.pinr.com-report.phans

الطائي، عبدالرزاق خلف، (2008)، **الخليج العربـي فـي الإسـتراتيجية الروسـية المعاصرة**، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد4، العدد 9. جامعة الموصل

أبو عامود، محمد سعد، (2010)، روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية،** العدد 181، يوليو

عبد الحميد، عاطف، (2009)، **روسيا والعالم العربي في ظل التحولات الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

عبدالحي، وليد، (2012)، **محددات السياستين الروسـية والـصينية تجـاه الأزمـة الـسورية**، مركـز الجزيـرة للدراسـات، قطـر. متـوفر عبـر http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/ 201243 14 543996550.htm

العربيـة، 2012، متـوفر عبـر http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/ 04/192574.html

العريدي، خيري، (2009)، **العلاقات العربية الروسية تاريخ وحاضر ومستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

العزى، غسان، (2010)، روسيا وسياسة الغموض في الشرق الأوسط، **صحيفة الخليج الإماراتية**، العدد 30، مايو.

علاو، أحمد، (2007)، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، **مجلة الجـيش،** العدد 263.

العليكم، حسن، (1989)، السياسة السوفيتية تجاه الخليج في عهد غورباتشوف، **مجلـة المستقبل العربي،** العدد 125، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص126

عمارة، سامي، (2011)، **روسيا تخشى الثورات العربية،** صحيفة الـشرق الأوسـط، السعودية، 8/ نيسان 2011

الغالي، عبد الرحمن، (2003)، **انعكاس السياسة الداخليـة للـدول علـى سياسـتها الخارجية:الإنقاذ كمثال،** ورقة مقدمة لورشـة العلاقـات الخارجيـة-الـورش التخصصية للمؤتمر العام السادس لحزب الأمة-مارس

فهمي، عبدالقادر محمد، (2001)، روسيا الاتحادية والوطن العربي، **مجلـة شـؤون عربية،** العدد 105، جامعة الدول العربية، ص: 199-200

قاسم، عبد الستار، (2009)، **سياسة روسيا في المنطقة العربية الإسـلامية**، مركـز الجزيرة للدراسات، قطر.

قنديل، حسن، (1992)، **خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريـات المـستقلة**، ندوة بعنوان "انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي "، تحريـر: د. طه عبدالعليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـالأهرام، القـاهرة 22-23 فبراير.

كاطو، عبد المنعم سعيد، (2007)، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، المجلد 42، القاهرة

كرستياني، داريوا، (2007)، **روسيا مبادرات جديـدة فـي الخلـيج**، متـوفر عبـر www.pinrcom-reportphpac=iewreport

كوش، عمر، (2011)، **روسيا والثورات العربيـة**، الجزيرة نت، 18 / أيلول. متـوفر عبر http://www.aljazeera.net

اللاوندي، سعيد، (2001**)، مجلة السياسة**، مؤسسة الأهـرام الدوليـة، العـدد 142، القاهرة

اللابيف، فيض، (2008)، إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، **شـؤون الأوسط**، العدد 128.

ماجد، علي، (2010)، روسيا والاتحاد الأوروبي**، صحيفة الحياة**، لنـدن، العـدد 13، مايو

ماجد، علي، (2010)، سياسة روسيا الجديدة في الشرق الأوسط**، صحيفة الحياة**، لندن، العدد 22، فبراير

محمد، فاضل زكي، (1975)، **السياسة الخارجية وأبعادها فـي الـسياسة الدوليـة**، مطبعة شفيق، القاهرة.

محمود، أحمد، (2008)، الصناعات العسكرية الروسية: تـدعيم الاقتـصاد والمكانـة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، المجلد 42، القاهرة.
المغايري، مازن، (2004)، **أطلس العالم**، المكتبة الوطنية، ط2
النجار، مصطفى عبدالقادر، (1975)، العلاقات الدولية لروسيا والاتحـاد الـسوفييتي بالخليج العربي، **مجلة الخليج العربي**، العدد2، جامعة البصرة.
النعماني، محمد، (2007)، هل هناك تحول في الاقتصاد الروسي؟، **مجلة العـرب**، 7 يناير
الهياجنة، عدنان محمد، (2007)، أثر القوة الروسية في الدور الروسي فـي الـشرق الأوسط، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 4، البحرين

ب. المراجع باللغة الإنجليزية

Arif Useinov, "**Iranian gunboat diplomacy: Tehran is scaring investors away from the Caspian**," Vremia Novostei, 25 July 2001, CDSP 53, no. 30, 19–20.
Azar,G., (2007), **The Return of Authoritarian Great Powers**, Foreign Affairs,vol.86, no.4, July/August
Freedman, R., (2002), **Russian Policy Toward the Middle East**, op.cit., p. 36 and Robert O. Freedman, "Putin and The Middle East," Demokratizatisiya, vol. 10 no. 4, p. 517.
IRNA, (2001), [BBC monitoring] cited in Ambo News **, Iran Criticizes Russian Military Exercises in Caspian**, January 11. Kralev , N., (2003), U.S. Rebuffs Russian Call for Cease-fire, Washington Times, March 27.
Kianouche Dorranie, **"Russia restores arms sales to Tehran**," AFP/ Washington Times, 29 December 2000
La Franiere, Sh., (2003), **Russia's Putin Calls Iraq War a Mistake**, Washington Post, March 18.
Maksim Gribov, "**Khatemi receives guests from Moscow,"** Nezavisimaya Gazeta, 2 December 2000. CDSP, 3 January 2001, 22.
Patrick Tyler, **"Russians question wisdom of their coziness with Iran**," New York Times, 16 March 2001.
Putin, Vladimir, (2006), **One Must Always Strive to Attain Big Victories**, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, p.1-7

Reuters, 11 February 2001, **“Russia may sign Iran arms deal in 2001**,” Russia Today online news service, 11 February 2001.

Slevin P, (2003), **Three Russian Firms’ Deals Angers U.S.: Iraq Purchased Jamming Gear, Missiles, Night Vision Goggles**,” Washington Post, March 23.

Susan B. Glasser, **“Russia, Iran renew alliance meant to boost arms trade**,” Washington Post, 13 March 2001

Tavernise, S, (2002), **Iraqi Rebuff of Oil Deal Irks Russia,** New York Times, December 16.